



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 07

---

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 27 جمادى الثانية 1431  
الموافق 10 جوان 2010

# فهرس

1. محضر الجلسة العلنية العاشرة ..... ص 03  
■ أسئلة شفوية.

2. ملحق ..... ص 29  
■ سؤال كتابي.

**محضر الجلسة العلنية العاشرة  
المنعقدة يوم الخميس 27 جمادى الثانية 1431  
الموافق 10 جوان 2010**

والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها؛ وبداية أحيل الكلمة إلى السيد كريم عباوي ليتفضل بطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة فليتفضل مشكورا.

**السيد كريم عباوي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة، السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السادة الوزراء، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير، طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفويا هذا نصه:

سيادة الوزير، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه المساحات الخضراء الذي لا يقتصر فقط على الجانب الجمالي بل يتفاوته إلى الجانب الصحي، الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنه رغم كل الجهود المبذولة في هذا الميدان فإن المعطيات الرسمية

**الرئاسة:** السيد بوعلام درامشيني، نائب رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا**

**السيد رئيس الجلسة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم وبالزميلات والزملاء وبأسرة الإعلام والصحافة، أود في البداية باسم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة تقديم التهنئة إلى السادة أعضاء الحكومة الذين جددت فيهم الثقة إثر التعديل الحكومي الأخير، وللأعضاء الذين تمت ترقيةهم وتكليفهم بقطاعات وزارية وأولئك الذين حولوا إلى قطاعات أخرى والتهنئة موصولة أيضا إلى الأعضاء الجدد الذين التحقوا بالطاقم الحكومي، فلجميع أتمنى التوفيق في المهام الموكلة إليهم خدمة للبلاد والصالح العام.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية سيتقدم بها أعضاء مجلس الأمة وتتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن واستنادا إلى أحكام المادة 134 من الدستور

والبيئة للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

سيدي رئيس هذه الجلسة، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة المحترم والموقر، أيتها السيدات، أيها السادة أصدقائي في الحكومة، وفي الهيئة التنفيذية، سيداتي، سادتي أعضاء أسرة الإعلام.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ إن انشغالكم - سيدي العضو - يندرج ضمن عدة انشغالات وله أيضا بعد روعي وأريد أن أستدل بآيات بينات من القرآن الكريم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود» هذه الآية معروفة من سورة فاطر تدل وتشير بصفة قوية إلى البعد البيئي لعمل الإنسان، أود - سيدي الرئيس - أن أقدم كل تشكراتي لسيادة العضو المحترم، السيد كريم عباوي على اهتمامه بالمواضيع البيئية من خلال الانشغال الذي تفضل بطرحه منذ حين والذي يتمحور حول ما تم إنجازه في مجال المساحات الخضراء.

لقد أشرت من حق وقلتم إن الحكومة بعد مصادقة مجلس الأمة أصدرت قانونا خاصا بالمساحات الخضراء والمنتزهات والفضاءات المحمية، إنه نص القانون رقم 07-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني 1428 هـ والموافق لـ 13 مايو 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها، حرصا من الحكومة ومنا ومن الهيئة التنفيذية على وضع حد:

أولا: لهدر المساحات الخضراء كما قلتم،  
ثانيا: لوضع حد لزحف الإسمنت المسلح،  
وثالثا: وهو البعد الواسع والشاسع أي تحسين

تشير إلى أن المعدل العام لاستفادة كل فرد من المجال الأخضر في بلادنا لا يتعدى 1.5 م<sup>2</sup> للفرد الواحد في سنة 2007 في حين أن المعدل العالمي يناهز على الأقل 10 م<sup>2</sup> للفرد الواحد، وهنا تجد المفارقة بين مدن وفرت مئات الأمتار المربعة لكل ساكن من المساحات الخضراء ولا أحد يفكر في مساومتها مهما عزت الأرض وارتفعت قيمة العقار ولكن خصصت عندنا أراضيا لتصميم مساحات خضراء، ولكن تم التعامل معها كرصيد احتياطي إلى أن أصبح في خبر كان، فنسترخص الكثير في التجميل والإنارة ولكن نستكثر القليل حينما يتعلق الأمر بالحدائق والمنتزهات في التجهيز والصيانة. ولقد لوحظ ميدانيا - سيدي الوزير - في بلادنا على عينات وقفنا عليها على مستوى الوطن تقلص المساحات الخضراء والقضاء عليها تدريجيا بسبب الامتداد العمراني حيث حل محلها الإسمنت المسلح بعملية التكتيف، فلم تسلم حتى الطرقات من هذه العملية.

هل نستطيع أن نعرف - السيد الوزير - أين نحن اليوم من المعايير الدولية من حيث المساحات الخضراء والتي كانت قبل المصادقة على القانون الذي يحدد قواعد تسيير المساحات الخضراء والمحافظة عليها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة، لا تتعدى 1.5 م<sup>2</sup> للفرد الواحد؟ وما هي أهم المنجزات التي قمت بها في هذا المجال؟

للتذكير - سيدي الوزير - فلقد اقترح تهيئة منطقة الرياح الكبرى المسماة «دنيا بارك» في العاصمة وإنجاز ثلاث حدائق نباتية في إطار برنامج صندوق الجنوب في إليزي، الجلفة والأغواط وأخرى في الهضاب العليا وإقامة أحزمة خضراء بمحاذاة محاور النقل والمحاور الحدودية وبين المناطق الصناعية والسكنية وحولهما.

ذلكم - سيدي الوزير - نص سؤالي الشفوي، أشكركم على كرم الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد كريم عباوي والكلمة الآن للسيد وزير التهيئة العمرانية

بقفزة نوعية بالنسبة للاستفادة لكل فرد في بلادنا. ثم وبعد عملية الجرد كما قلت قامت الحكومة بعملية التصنيف أي تصنيف هذه الفضاءات والكل يعرف أنه يدخل في إطار الحماية لأننا عندما نصنف فضاء أخضر يجب على رئيس البلدية أن يدرجه ضمن دفتره للحفاظ عليه ثم على قابض البلدية أيضا أن يدرجه في دفتره ثم يصبح إجباريا أيضا على الوصاية أي على رئيس الدائرة والوالي أن يدرجاه في دفتر أي أننا بصدد مراقبة ثلاثية على الفضاء الأخضر ويمنع منعا باتا بيع هذا الفضاء أو تبديله أو استبداله أو إخضاعه لأية عملية تمس بمساحته أو محتواه أو مضمونه.

إنطلاقا من هذا فإن عملية التصنيف أتت بالنتائج التالية: لقد قمنا بإحصاء 1781 مساحة خضراء أي ما يعادل حوالي 23 مليون م<sup>2</sup> ولقد جاء هذا الجرد بالتصنيف التالي:

47 حديقة عامة، 55% من المجموع، 572 حديقة جماعية، 32% من المجموع و 61 حديقة متخصصة أي 3.42%، و 26 حديقة حضرية، 42 غابة حضرية، 333 صفا مشجرا بالنسبة للطرق مهما كانت هذه الطرق، ومن الولايات التي تحتوي على أكبر عدد من المساحات الخضراء المصنفة أقول جاءت بطبيعة الحال على رأس هذا الهرم ولايات مستغانم، غليزان الجزائر وتيارت وغير ذلك من الولايات الأخرى. بعد عملية الجرد والتصنيف قامت الحكومة ببعث عملية تستهدف تطوير وتوسيع رقعة هذه المساحات الخضراء.

نعم لقد لاحظنا أن الجماعات المحلية بصفة أدق قد قامت بإنشاء على المستوى الوطني 217 مساحة خضراء أي ما يوافق حوالي 3 ملايين م<sup>2</sup> متنوع وتنوع وتنوع وتنوع على معظم ولايات الوطن ولا سبيل للأسرد على مسامعكم سلسلة كل هذه الولايات والبلديات التي قامت ببعث، تفعيل وتوسيع رقعة المساحات الخضراء.

سيداتى، سادتي، من بين هذه الولايات أريد إعطاء بعض الأرقام، تمناست مثلا قامت بإنجاز غابة للراحة تقدر مساحتها بـ 200 هكتار وفي نفس

الإطار المعيشي للمواطنين نظرا للفوائد الجمالية والصحية التي تمنحها هذه الأوساط للإنسان.

سيداتى، سادتي، كما تعلمون يحدد هذا القانون المعروف بسبعة (07) أصناف من المساحات الخضراء ويحدد أيضا المسؤولية بالنسبة للمسؤولين على حمايتها، صونها والحفاظ عليها وتثمينها وتسييرها. هذه الأصناف السبعة هي معروفة وهي الحظائر الحضرية والمجاورة، الحدائق العامة، الحدائق المتخصصة، الحدائق الجماعية والإقامية، الغابات الحضرية، الصفوف المشجرة والحدائق الخاصة. وفي نفس المنوال وفي نفس الصدد يحدد هذا القانون قواعد دقيقة ترمي إلى:

1- إجبارية جرد هذه المساحات الخضراء وتصنيفها من أجل:

2 - حمايتها وصيانتها مما يتطلب:

3 - التسيير الأحسن لها بدون أن تتناسى:

4 - تثمينها وتنميتها وتطويرها.

إذن هذه الأهداف الأربعة إجبارية: الجرد، التصنيف، التسيير العقلاني بالنسبة لهذه الفضاءات وأخيرا تنميتها وترقيتها تماشيا مع ارتفاع عدد السكان وتوسع المدن والعمران.

إن سمحتم سيدي الرئيس، سأطرق بعجالة إلى حصيلة عمل الحكومة في هذا الميدان.

منذ إصدار هذا القانون قامت وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة كقطاع حكومي وبصفة عامة أقول المؤسسات التابعة للحكومة من جماعات محلية وبلديات بصفة أدق بعمليتين متكاملتين.

1 - حماية المساحات الخضراء عن طريق الجرد والتصنيف،

2 - تطوير وتوسيع رقعة المساحات الخضراء في كل ربوع الوطن.

أولا: جرد ومعرفة المساحات الخضراء؛ تمت هذه العملية عام 2008، إذن عاما بعد صدور القانون الذي أشرتم إليه منذ حين وقد أظهرت كما طلبتم أن معدل المساحة الخضراء للفرد الواحد قد ارتفع على العموم من 1م<sup>2</sup> كما قلت في سنة 2007 إلى 3م<sup>2</sup> في 2009، إذن هذا يبين بقوة أن هذا القانون قد أتى

في كل المدارس على غرس أشجار وأصناف نباتية داخل المؤسسات التربوية حتى ننمي فيهم ذلك البعد وحب وإيناس الطفل بالقضايا البيئية وقد تم غرس سنة 2009 أكثر من 30 ألف شجرة، ثم لا نتناسى في الأخير - وهذه كلمتي الختامية سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي - لن ننسى البعد الوطني بالنسبة لهذه العملية ولقد أدرجنا في إطار عملنا انشغالات المواطنين حيث تمت معالجة دراسة مجموعة من الشكاوي الصادرة عن المواطنين من ولايات مختلفة والتي تم من خلالها التدخل لإيقاف شغل وتحويل العديد من المساحات الخضراء إلى بنايات وهذا يبين أن الحكومة في استماع وإصغاء دائم ومستدام بالنسبة لانشغالات المواطنين.

سيداتي، سادتي،  
سيدي الرئيس،

في الختام أجدد لكم شكري ولجميع أعضاء هذا المجلس الموقر على اهتمامهم وانشغالهم الدائم والدؤوب بالنسبة لقضية البيئة والتنمية المستدامة وأيضا مساهمتكم الإيجابية لتحسين بيئة المواطن عن طريق الاهتمام بالفضاءات الخضراء كما أنني سأسعى جاهدا إن شاء الله وفي الأيام والأسابيع المقبلة للتكفل الجدي والعقلاني والفعال بكل انشغالات السيدات والسادة الأعضاء معربا لصديقي وأخي في هذا المجلس الموقر العضو المحترم استعدادي الدائم للرد على كل استفسار وكل رد يريده في المستقبل، أشكركم على حسن إصغائكم وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته والله أسأل أن يوفقنا لما فيه خير للعباد وللبلاد وللأجيال وشكرا جزيلاً للجميع.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد كريم عباوي هل يريد تناول الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟

**السيد كريم عباوي:** شكرا .

بداية أشكر السيد الوزير على كل إيضاحاته وعلى إجابته المستفيضة، بالفعل لقد تمت مضاعفة

المنوال توجد أيضا ولاية بسكرة التي قامت بوضع مساحة ب 250 هكتارا وجاءت خلفا لمفرغة النفايات المنزلية ويعتبر هذا كتوجه جديد بالنسبة للبلديات وللجماعات المحلية في إطار البيئة، وبدون أن أنسى فضاء «دنيا بارك» التي تعتبر أكبر حظيرة على المستوى العالمي نظرا لمساحته وهو في إطار الإنجاز وبدون أن أنسى أيضا الحدائق والمنتزهات الثلاث فلقد أشترتم إلى هذا، عنابة، وهران، قسنطينة وعدة ولايات أيضا قامت بإنجاز مساحات ومنتزهات من النوع الرفيع.

أما فيما يخص المرحلة المقبلة أي المخطط الخماسي، فبودي أن أشير إلى أن الحكومة والجماعات المحلية قد وضعت برنامجا طموحا وهذا الأخير سيتمحور في الأسابيع والأشهر المقبلة:

- 1 - بوضع - إجباريا - مخطط أخضر على مستوى كل الولايات، من خلال إنشاء حديقة خضراء بالمدينة مقر الولاية، هذا إجباري.
- 2 - إنشاء مساحات خضراء في أماكن البنايات المهذمة وهذا بتوجيه ملح وقوي من طرف فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية.
- 3 - إنجاز أحزمة خضراء وصفوف مشجرة بمحاذاة محاور الاتصال والنقل والتنقل وهنا أريد أن أشكر سيادة الوزير عمار غول، وزير الأشغال العمومية على العمل الجبار الذي قام به وهو وضع هذا البعد الأخضر في أشغاله وفي أعماله وفي قلب انشغالاته وأريد أن أعطيكم على سبيل المثال عمله الجبار الذي قام به والمتمثل في وضع صفوف خضراء وتشجير على ضفاف الطريق السيار والطريق السريع، شكرا لسيادة الوزير على هذا الدعم.

- 4 - مواصلة عملية الموجة الخضراء وهي عملية تربوية موجهة للتلاميذ في المدارس ونشير كذلك أننا هنا عممنا ثقافة التربية البيئية على 29 ألف مدرسة على المستوى الوطني وفي الأطوار الثلاثة وهذا بمعية السيد أبو بكر بن بوزيد وزير التربية وأنا أشكره أيضا على هذه المرافقة؛ قلت إننا نحث

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛ يطيب لي في هذه السانحة أن أقدم التهاني الخالصة والصادقة لمعالي الوزراء الذين تم تعيينهم في المناصب الجديدة وكذلك بالنسبة للسيد وزير الاتصال الذي التحق مؤخرا بالطاقتم الحكومي؛ بمناسبة تعيينهم في هذه المناصب الهامة والحساسة أرجو من الله تبارك وتعالى أن يعينهم في عملهم والتهنئة موصولة كذلك للسيد وزير الأشغال العمومية ونتمنى له كل النجاح إضافة إلى النجاحات التي سجلها في ميدانه وما ذلك على الله بعزيز.

كما أنه يشرفني بهذه المناسبة أن أقدم السؤال الشفوي الآتي نصه إلى السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، اسمحو لي معالي الوزير أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي نصه:

تعتبر الآن منطقة الساحل الصحراوي منطقة حساسة ومركز اهتمام ورهانا جيو استراتيجيا دوليا هاما ونحن نلاحظ التطورات الخطيرة التي تعرفها هذه المنطقة في المدة الأخيرة، أمنية: كالجريمة المنظمة والاختطاف والإرهاب والهجرة السرية وسياسية: الاضطرابات الاجتماعية والانقلابات العسكرية واقتصادية: كالفقر وسوء التغذية وتهريب السلع وغيرها كالمخدرات وتجارة الأسلحة وتبييض الأموال والأمراض المعدية وغير ذلك مما يؤثر سلبا على بلادنا خاصة المناطق الجنوبية منها والتي تشترك حدودها مع هذه البلدان أي بلدان الساحل في أكثر من 3000 كلم.

هذا ومن الملاحظ أن الفقر وتدهور المستوى المعيشي والبطالة في بلدان الساحل هي العوامل الأساسية التي تغذي هذه المأساة الخطيرة

نسبة المساحات الخضراء في بلادنا إلى الضعف حيث قفزت من 1.5 م<sup>2</sup> إلى 3 م<sup>2</sup> في غضون سنتين هذا ما يوحي إلى أن الدولة تبذل مجهودات كبيرة، إضافة إلى هذا- سيادة الوزير -أظن أنه يجب أن نسرّع وتيرة هذه المساحات الخضراء لأننا سنبلغ 10 م<sup>2</sup> في حدود 13 سنة إن استمررنا بهذه الوتيرة ولهذا لا بد من تسريع وتيرة هذه المساحات الخضراء ونحن واثقون أننا سوف نصل إلى نسبة أو حد 10 م<sup>2</sup> في غضون أقل من 5 سنوات بفضل مجهوداتكم الجبارة وخاصة ونحن مقبلون على إنجاز مليون وحدة سكنية التي ستغطي كل أنحاء الوطن وأشكركم مرة أخرى سيادة الوزير وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد كريم عباوي والكلمة لكم- إن أردتم السيد الوزير -للرد على التعقيب؟

**السيد الوزير:** أجدد شكري لسيادة العضو على اهتمامه بالنسبة لقضية البيئة وبصفة أدق بالنسبة للفضاءات الخضراء وأعرب أيضا على التزام الحكومة بأنها ستعمل جاهدة لبلوغ الأهداف التي سنت لنا في إطار برنامج رئيس الحكومة لإعطاء البعد الإخضري بالنسبة لعملنا التنموي مقتدين بحديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم حيث يقول: «إذا قيل لك إن الساعة قد قامت وفي يدك فسيلة تريد غرسها» فاغرسها وشكرا جزيلا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، ننتقل الآن إلى قطاع الداخلية والجماعات المحلية والكلمة للسيد محمد زكرياء لي طرح سؤاله الشفوي فليفضل مشكورا.

**السيد محمد زكرياء:** بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأعزاء،

المخاطر التي إذا ما لم يتم معالجتها ستتخذ أبعاداً خطيرة.

سأبدأ أولاً بقضية الهجرة غير الشرعية: إن الموقع المميز للجزائر بالمغرب وشمال إفريقيا جعل منها تدريجياً بلد عبور وممر مفضلاً للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من بلدان جنوب الصحراء وكذا البلدان الإفريقية البعيدة نحو أوروبا ومن جانب آخر فإن اتساع التراب الوطني وطبيعته الجغرافية التي تتميز بمناطق صحراوية واسعة وكذا طول حدوده التي تقدر بأكثر من 2000 كلم بالجنوب تتطلب بدون شك مجهودات كبيرة لحماية والدفاع عنه ومع مرور الوقت أصبحت الجزائر أيضاً بلد توقف واستقرار لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وذلك راجع في تقديرنا إلى سببين أساسيين:

1 - التحسن الواضح للوضع الاقتصادية الجزائرية التي أصبحت توفر إمكانية حياة أفضل بالنسبة لهؤلاء المهاجرين.

2 - قيام دول الشمال بفرض قيود على شروط التنقل على مستوى حدود بلدان الوحدة الأوروبية مما جعل من الصعب الدخول إليها، وبطبيعة الحال أن تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية يطرح مشكلاً لبلدنا ولاسيما من جانب النظام العام ولكل هذه الأسباب تم وضع جهاز تنسيق للوقاية والمكافحة منذ أكثر من عشر سنوات، وتبعاً لذلك تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تتكون من ممثلي الهيئات المعنية والمصالح المكلفة بالمكافحة الميدانية ضد هذه الظاهرة خلال سنة 1999 تتمثل مهمتها الأساسية في التنسيق والمتابعة وكذا التقييم الدوري لوضعية الهجرة غير الشرعية وإبداء الاقتراحات العملية للحد منها وضمان متابعتها كما تم بالتوازي تدعيم الوسائل المالية للولايات الأكثر تعرضاً لظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي أدرار، إليزي وتمنراست وذلك لكي تتمكن من التكفل بهؤلاء المهاجرين من الناحية الصحية والغذائية والإقامة ونقل أولئك الذين تم توقيفهم في انتظار تحويلهم إلى بلدانهم الأصلية في ظل احترام

والمقلقة التي تهدد بلادنا.

معالي الوزير، هل لكم أن تفيّدونا عن الإجراءات والتدابير التي - بالتأكيد - قامت بها الجزائر في هذا الشأن والتي سوف تتخذها مستقبلاً للحد من هذا الخطر الزاحف الذي يهدد بلادنا في أمنها واستقرارها وسلامة أبنائها واقتصادها إما من طرف دول الساحل أو من طرف الدول الأجنبية بحجة محاربة الإرهاب وحماية مصالحها بغرض الاستيلاء على سيادة وخيرات هذه الدول ومنها الجزائر؟  
شكراً والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد محمد زكرياء والكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية لتقديم الجواب فليفضل مشكوراً.

**السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:**

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيد محمد زكرياء؛

لقد تفضلتم بطرح انشغالكم حول طبيعة الإجراءات المتخذة والتي سيتم اتخاذها لمواجهة مختلف المخاطر التي تهدد بلادنا جراء الأوضاع الحالية والسائدة ببعض بلدان الساحل وكما تفضلتم بالإشارة إليه فإن منطقة الجنوب الصحراوي للساحل قد أصبحت في السنوات الأخيرة منطقة حساسة ومركز الرهانات الاستراتيجية دولية، يضاف إلى ذلك بطبيعة الحال إرهاب الفقر والبطالة والتقلبات المناخية التي عندما تجتمع تشكل التربة الخصبة لتطور نشاطات خارجة عن المعايير كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة؛ أود أن أعطي بعض التفاصيل عن هذه المظاهر التي تمس مباشرة بلادنا عبر حدودها مع بلدان الساحل وإفادتكم بحوصلة عما توخيناها من استراتيجية وقائية ودفاعية ضد هذه



على خياراتها أو لأغراض استراتيجية جيو-سياسية بعيدة المدى ولا تخفى على أحد وهذا على حساب استقرار البلدان المعنية.

فمن وجهة نظرنا، إن الظاهرة الأمنية لم تعد ظاهرة معزولة عن غيرها أو حدثا استثنائيا ولكن استراتيجية مخطط لها بحكمة ورؤية ومن ثم كان يجب أن يكون التعامل معها تعاملًا شاملا من ثلاثة محاور:

- 1 - مكافحة جميع أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل جماعي منظم،
- 2 - تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الجوار،
- 3 - تمتين الروابط الثقافية والاجتماعية فيما بينها.

إن الاتفاق الذي تم إبرامه مؤخرا لإقامة قيادة أركان مشتركة بين الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر والتشاد وليبيا وبوركينا فاسو، يكرس عزم الحكومات المعنية على ضرورة التزوّد بالوسائل الملائمة لاستتباب النظام والأمن بالمنطقة بدون أي تدخل أجنبي وفي إطار البحث عن مستقبل مشترك تضامني في ظل الصداقة والاحترام المتبادل بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية وتكرس هذه الأخيرة ميلاد سياسة أمنية مشتركة لكل بلدان المنطقة التي من شأنها محاربة هذه المخاطر الجديدة، إنها تشكل ناتج مقاربة تأخذ بعين الاعتبار حاضر ومستقبل المنطقة وهي تقوم على مبدأ أساسي وهو الشمولية في الإدراك والجماعية في العمل، وقد تم في الآونة الأخيرة تنصيب لجنة قيادة أركان مشتركة بتمنراست من أجل إقامة جبهة مشتركة ضد الإرهاب ومن أجل تدعيم القدرات الجماعية في مجال الإعلام والتقويم والتحليل ذات الصلة مع هذا التهديد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن الجزائر التي استخلصت الدروس من عشرية الإرهاب قد تمكنت من الحصول على تأييد المجتمع الدولي لمبادراتها المتعلقة بتجريم الفدية، فالامتثال لمطالب الإرهابيين بدفع الفدية من أجل تحرير

الكرامة الإنسانية.

ومن جهة أخرى شرع في إعادة تنظيم مصالح الأمن الوطني من أجل مقاربة ملائمة للمواطنين وحضور بارز من خلال إنشاء فرق جهوية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (BRIC) كما يوجد في طور المشاريع هياكل عملياتية ذات الاختصاص الجهوي تتمثل مهمتها في الوقاية ومكافحة الجريمة المنظمة نذكر منها المصالح الجهوية للبحث والتحقيق الجنائي بورقلة والمصالح الجهوية لمكافحة المتاجرة غير الشرعية للمخدرات ببشار.

ومن الناحية التشريعية فإن الجزائر التي صادقت على ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين قد أصدرت القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 والمتعلق بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب بالجزائر.

أما المهاجرون غير الشرعيين من جهتهم فهم محل إجراءات طرد من التراب الوطني وإعادتهم إلى الحدود من قبل السلطات المعنية وقد انتقل عدد الأشخاص المطرودين من 11599 سنة 2006 إلى 8565 سنة 2008 وهو ما يعادل نسبة انخفاض تقدر بـ 50% وهذا راجع في معظمه إلى فعالية الجهاز المعمول به.

2 - التحدي الأمني: لقد أصبح من المؤكد بأن الوضعية الأمنية بمنطقة الساحل قد تدهورت بصفة ملموسة خلال السنوات العشر الأخيرة فهي تشكل بوضوح تهديدا محتملا وجديا لبلادنا ومصالحها ولكن الجزائر لم تقف موقف المتفرج حيال ذلك.

إنني أشير بهذا الصدد إلى العصابات الإرهابية التي تمارس اختطاف الأجانب مطالبين بفدية وتنازلات أخرى مقابل الإفراج عنهم، يضاف إلى ذلك تطور جرائم القانون العام بممارسة المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وتهريب السلع والبضائع وما زاد من خطورة الوضع أن منطقة الساحل قد أصبحت عرضة لتنافس قوى دولية تقليدية وجديدة تسعى إلى التموّج بها من أجل الاستحواذ

الأخ الدكتور محمد زكرياء على السؤال الذي سمح لنا من خلاله أن نبدي رأينا وأن نظهر ما قامت به وزارة الداخلية والجماعات المحلية والكثير من المؤسسات المهمة بهذه القضية وقد اقتضت اليوم على أن أقدم وجهة نظري فيما يخص المشاكل الأمنية وأنا على دراية أن السيد الدكتور محمد زكرياء كان يريد من وراء هذا السؤال أن يعرف بعض القرارات التي ستتخذ فيما يخص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمناطق الجنوبية ولكن هذا يتطلب تفصيلا واسعا وسوف نتاح لنا الفرصة مستقبلا لتتكلم عنها وشكرا للسيد الدكتور محمد زكرياء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، نبقي مع قطاع الداخلية والجماعات المحلية وأحيل الكلمة إلى السيد حسين داود لطرح سؤاله الشفوي فليتكلم مشكورا.

**السيد حسين داود:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

في البداية نبارك للأعضاء الجدد في الطاقم الحكومي كما نهني ونبارك للسادة الوزراء والطاقم الحكومي كذلك على تجديد الثقة فيهم لخدمة الأمة والوطن.

سيدي الرئيس،

قبل أن أخوض في السؤال الشفوي ارتأيت أن أقدم التعازي لأهالي المواطنين الذين وافتهم المنية في الزلزال الأخير لولاية المسيلة، كما لا يفوتني أن أشكر السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية وكلا من السادة وزراء: الصحة، التربية، السكن، الأشغال العمومية والبيئة على العناية الكاملة بهذه المنطقة والشكر موصول كذلك إلى كافة السلطات المحلية لولاية المسيلة وعلى رأسهم السيد الوالي، الذين سهروا على خدمة مواطنينا ومنكوبي زلزال بني يمان وونوغة، سيدي الرئيس هذا نص السؤال الشفوي حول الموضوع:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين

الرهائن يعتبر بالنسبة للجزائر بدون أدنى شك بمثابة تشجيع لهؤلاء الديمويين بتكرار وتعميم هذا النشاط الإجرامي الذي لا يستدعي سوى رد واحد هو الصرامة، إن موقف بلادنا مؤسس على أمن وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم فلا يمكن أن يكون محل مساومة.

إنني على يقين أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة بأن بلادنا ستكون مرة أخرى في مستوى التحديات الراهنة والمستقبلية بتجنيدها لكافة قدراتها ووسائلها في كل وقت لمواجهة أي خطر يهدد أمنها وسلامة أراضيها، ومن أجل العمل على استتباب الأمن والطمأنينة في هذا الفضاء المشترك لمنطقة الساحل، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد زكرياء هل يريد تناول الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟

**السيد محمد زكرياء:** طبعاً، أشكركم معالي الوزير على هذا العرض المفيد الذي قدمتموه لنا وقد كنت مسروراً لأنكم كنتم تقاسمونني نفس الاهتمام، بارك الله فيكم، ولقد وضحت الكثير من الأمور كانت تشغل بال المواطنين بصفة عامة، فلا يسعني في هذه المناسبة الكريمة إلا أن أقدم كافة الشكر والامتنان إلى كافة القطاعات المعنية بالموضوع كالجيش الشعبي الوطني والأمن والدرك والجمارك والإدارة وغيرهم جميعاً وأتمنى مزيداً من الحرص على هذه النقطة الهامة التي تهدد بلادنا كما ذكرتم وشكراً والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً، إذن لقد تفضل السيد محمد زكرياء بالتعقيب لذا أطلب منكم السيد الوزير الرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** شكراً؛ ما علي إلا أن أشكر السيد

المحلية للرد على السؤال الشفوي فليفضل مشكورا.

### السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيد حسين داود.

إن الجزائر على غرار العديد من الدول الأخرى معرضة إلى عدة مخاطر هامة سواء كانت طبيعية مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والعواصف وانزلاق التربة أو ناجمة عن نشاطات إنسانية كالحرائق والانفجارات والتلوث البحري وحوادث الطرقات والسكك الحديدية وكذا البحرية منها والجوية.

لقد واجهت بلادنا في العشرية الأخيرة كوارث كانت لها نتائج وخيمة من الناحية البشرية والمادية وسأقتصر في هذا السياق على التذكير بزلزال الشلف - الأضنام سابقا - بتاريخ 10 أكتوبر 1980 ثم الزلزال الذي تلاه بمنطقة بومرداس بتاريخ 21 ماي 2003 وكذا فيضانات باب الواد وغرداية التي رافق كلا منها العديد من الضحايا البشرية وخسائر مادية معتبرة، وفي الأيام القليلة الماضية ضرب زلزال بقوة 5.2 درجة على سلم ريشر بلديتين وهماونوغة وبني يمان بولاية المسيلة تبعته هزات ارتدادية متتالية محدثة وفاة ثلاثة أشخاص و 43 جريحا وأضرارا مادية معتبرة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن الحكومة قد حددت لها هدفا أوليا يتمثل في وضع تنظيم عقلاني للحماية وتسيير الرد السريع للمخاطر الكبرى الطبيعية منها أو التكنولوجية ودعمت هذا التنظيم بنصوص تشريعية وتنظيمية تشكل النظام الوطني لتسيير المخاطر.

وبهذا الصدد أشير بصفة خاصة إلى القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق

68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أتقدم بالسؤال الشفوي الآتي نصه:

لقد وهبنا الله بلدا شاسعا كان وما زال محط أنظار العالم، هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام جعلنا نتمتع بمميزات متنوعة، ولكن برغم هاته الهبات الربانية إلا أننا نصاب بين الحين والآخر بكوارث طبيعية تهدد سلامة واستقرار المواطنين وإن الظروف المأساوية التي عاشتها الجزائر من خلال ما أصابها من كوارث طبيعية مختلفة كالزلازل والحرائق والفيضانات وأسراب الجراد، جعلت المواطن يعيش في بعض الحالات في رعب.

سيدي الوزير، نحن ندرك جيدا أن وزارتك - وزارة الداخلية والجماعات المحلية - استطاعت التصدي ببراعة لكل تداعيات الكوارث الطبيعية في الجزائر، سواء في الزلازل كما حدث في ولاية بومرداس، أو في الفيضانات كما حدث في ولاية غرداية، أو في الحرائق التي تعرضت لها الكثير من المناطق الغابية في ربوع بلادنا الشاسعة، لقد استطاعت وزارتك أن تبرهن في عدة مناسبات على التحكم - لحد ما - في الظروف الصعبة الناجمة عن الكوارث الطبيعية من خلال رجال الحماية المدنية؛ ولكن هل هاته الهيئة وحدها قادرة على التحكم في كل جوانب الكارثة الطبيعية؟ ومن هذا المنطلق سيدي الوزير، هل هناك مديرية أو هيئة رسمية اختصاصها التدخل عند الكوارث الطبيعية؟ وهل هناك مستودع للوسائل الخاصة بحماية المتضررين من الكوارث الطبيعية؟ وهل هناك مديرية مركزية قائمة بذاتها اختصاصها إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حسين داود، الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات

ثانوية و11 وحدة بحرية و30 مركزا متقدما و14مركز نجدة للطرقات ومدرسة وطنية وخمس ملحقات للتكوين.

وقد نجم عن هذه السياسة الوطنية المتبعة إنجازات ملموسة نذكر أهمها فيما يلي:

(1) خلية تسيير الأزمات: تم إنشاء هذه الخلية بقرار من السيد الوزير الأول وهي تقوم بالتنسيق وتطبيق مخططات تنظيم النجدة، إرسال وسائل التدخل والمساعدة وإيواء المنكوبين ثم إجراء التقييمات التقنية والتقديرية المالية. يتأسس هذه الخلية وزير الداخلية وهي تجتمع بدون انقطاع.

(2) مراقبة الزلازل والإنذار: وتتمثل في شبكة مراقبة الزلازل المتكونة من 80 محطة تم إنجازها بشمال البلاد والتي تسمح بتبليغ الإنذار بالزلازل عن طريق نشرة إنذار ومتابعة للنشاطات الزلزالية وإنجاز خرائط الزلازل لبلادنا وبرامج البحث في مجال الزلازل.

بالنسبة للمستقبل فإننا نسعى إلى اقتناء 50 محطة جديدة لتغطية كافة المناطق الشمالية لبلدنا. (3) المخطط الوطني لتحليل المخاطر وتغطيتها: يوفر المخطط الوطني لتحليل وتغطية المخاطر عناصر تحليل يمكن من تقييم مدى ملاءمة وسائل النجدة مع حقيقة المخاطر كما تمكن فروعه المنتشرة عبر الولايات من اختيار أفضل السبل التي تناسب حقيقة المخاطر.

إستعمال آليات النجدة أو الوقاية على كامل المستوى الجهوي والمحلي الوطني وإجراء دراسة لاختيار المواقع وتحضيرها وتجهيزها وتهيئة محلات تخزين المواد الأولية وتأمينها.

كما تم من جهة أخرى وضع العديد من المبادرات في مجال التحسيس حيث استفاد الأطفال المتمدرسون بتحضير في مجال ثقافة المخاطر وذلك بناء على اتفاقيات أبرمت سنة 2002 ما بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التربية الوطنية، وبهذا الصدد أضيفت لدى المعاهد والكليات المتخصصة مقاييس دراسية في مجال علوم الأرض وديناميكية

بالحماية من المخاطر وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة والذي ينص على الإجراءات المتعلقة بكل الجوانب المرتبطة بالحماية وتسيير الكوارث التي يجب التكفل بها من قبل الهيئات الوطنية والجماعات المحلية وكافة الشركاء المعنيين.

إن النظام الوطني لتسيير المخاطر يرتكز أساسا على الهيئات الوطنية والمحلية ويهدف إلى التكفل بمختلف المخاطر الطبيعية والتكنولوجية التي تم تعريفها وإحصاؤها وتصنيفها من بين أهم المخاطر.

تنشط هذه الهيئات سواء في مجال تسيير الكوارث أو الوقاية من مختلف المخاطر ونذكر منها المديرية العامة للحماية المدنية ومركز البحث في علم الفلك والجيوفيزياء والمديرية العامة للغابات والوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم والوكالة الفضائية الجزائرية والمركز الوطني للبحث المطبق في الهندسة المضادة للزلازل والوكالة الوطنية للأرصاد الجوي والوكالة الوطنية للموارد المالية وأخيرا المعهد الوطني لحماية النباتات.

يتمثل المتدخل الرئيسي بصفته مرفقا عاما في المديرية العامة للحماية المدنية الموضوعة تحت وصاية وزارة الداخلية وترتكز مهمتها في حماية الأشخاص والممتلكات وقد عرف تعداد مستخدمي الحماية المدنية ارتفاعا مطردا من 20394 عونا سنة 1999 إلى 37269 عونا حاليا أي بزيادة 16875 عونا كما سيتم توظيف 4840 عونا خلال هذه السنة، فالهدف المرجو هو بلوغ 70000 عون سنة 2014 حتى تتمكن من تغطية التراب الوطني تغطية كاملة. أما فيما يتعلق بالعتاد، فقد استفادت ميزانية الحماية المدنية بزيادة تقدر بأكثر من 200% ما بين 2000 و2010 كما أنها تعتمزم في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 تجهيز 432 وحدة تدخل وإنشاء 10 خلايا متحركة للتدخل الكيميائي وإنشاء وتجهيز 15 فرقة متحركة لمكافحة حرائق الغابات.

من ناحية المنشآت الأساسية تتوفر الحماية المدنية حاليا على 48 وحدة مركزية و 294 وحدة

الهيكل وحساب المعايير المضادة للزلازل منذ سنة 1984.

تنظيم أبواب مفتوحة وبرامج إذاعية تحسيسية موجهة للجمهور، إلا أن كل هذه الإجراءات تبقى غير كافية لأننا لم ننجح بعد في إنشاء ردود فعل لدى المواطنين من شأنها أن تجعلهم يتصرفون بانتظام وبدون فزع منذ الساعات الأولى من وقوع الكارثة ويكونون مزودين تلقائياً بالحاجيات الأساسية الضرورية للعيش.

أما بخصوص الشطر الأخير من سؤال السيد حسين داود - عضو مجلس الأمة - والمتعلق بمخزون الإسعافات لصالح المنكوبين فإن التكفل بهذه الفئة يتم على مستوى الولايات التي تصلها مساعدات الحكومة إلى حين عودة الحياة الطبيعية وإعادة بناء المناطق المنكوبة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد مخزون أمان وطني على مستوى عشرة مراكز جهوية نذكر من بينها: عين البنيان، وهران، بومرداس، المسيلة، الجلفة، ومستودعات الولايات تتضمن التجهيزات الأساسية لاسيما الخيم 21609 خيمة، الأغطية 349429 وحدة، حيث يتم تجديدها بانتظام وقد أعطى السيد رئيس الجمهورية بمناسبة عقد مجالس وزارية مشتركة تعليمات لوضع مخزون وطني استراتيجي يستعمل إثر الكوارث الطبيعية الكبرى وتطبيقا لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية فإن أول مكونات هذا المخزون تتمثل في 4000 سكن جاهز، يتم إنجازها محليا ويحتفظ بها لدى الجيش الوطني الشعبي.

وفي الختام، السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن بلدنا يسير بنفس وتيرة البلدان المتقدمة في مجال الاستراتيجية وتنظيم الوقاية من الأزمات ومواجهتها إلا أن هذا النظام يبقى قابلا للتطوير ولا سيما في مجال الوقاية ويتطلب تحيينه بالضرورة لأن الخطر الحقيقي يكمن في نقص اليقظة والروتين.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد حسين داود، هل يريد تناول الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟

**السيد حسين داود:** شكرا سيدي الرئيس، أشكر السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية على هذا الجواب الذي كان كافيا وشفافيا للموضوع؛ بالمناسبة أقدم دعوة إلى السيد وزير الصحة لزيارة ولاية المسيلة، فقد زارها وهو وزير للتضامن مع معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية وهما مشكوران على ذلك فأتمنى أن يزورها وهو وزير للصحة، شكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** الظاهر أن السيد حسين داود ليس لديه تعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير، إذن التفاهم حاصل على ما أعتقد، نشكر السيد حسين داود على هذه الكلمات ونمر إلى السؤال الموالي وقطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد التوهامي بومسلات لطرح سؤاله الشفوي فليفضل مشكورا.

**السيد التوهامي بومسلات:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير الأشغال العمومية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

ثانيا، شكرا للأخ الفاضل السيد التوهامي على هذا السؤال الهام والحيوي لأنه يخص مشروعا استراتيجيا تعلق عليه الآمال منذ سنوات، هذا المشروع الذي يعتبر حلم المنطقة، لكن دعني أقول لك - بعد تحقيقه في الميدان وسنحققه إن شاء الله وفي الآجال المحددة بإذن الله - إن هذا المشروع كما قلت الذي لا يقتصر بعده فقط على ثلاث ولايات وهي فعلا جيجل، ميلة وسطيف لكنه في الحقيقة له بعد وطني إضافة إلى بعد الثلاث ولايات نظرا لأنه يعطي دفعا هاما جدا للاقتصاد وله بعد متوسطي نظرا للموقع الجيوستراتيجي لميناء جن جن وكذلك لديه بعد قاري وهذا تنتمه للسؤال الذي طرحه زميلكم فيما يخص بعد التبادل شمال - جنوب بين الجزائر وعمق دول إفريقيا ولهذا نعتبره مشروعا هاما جدا، ولذلك أعطاه فخامة رئيس الجمهورية عناية خاصة إذ تم تسجيل في سنة 2006 دراسات خاصة بهذا المشروع وبعد إنجازها جاء ما يسمى بدراسات الجدوى ثم الدراسات الأولية أو التمهيديّة ثم الدراسات العامة قلت تمت كل هذه الدراسات في الفترة ما بين 2006-2009؛ ومن خلال قانون المالية لسنة 2009 تم تسجيل المشروع في إطار ما يسمى بالإنجاز ورصدت المبالغ المالية الضرورية من أجل القيام بالإنجاز، في تلك الفترة كان هناك تعاون واتفاق ثنائي ما بين الجزائر وإيطاليا وتم في إطار الاتفاقية الثنائية إصدار قرار من طرف الدولة والحكومة الجزائرية بإسناد بعض المشاريع الخاصة بالأشغال العمومية وبعض المشاريع الخاصة بالنقل وبعض المشاريع الخاصة بالموارد المائية في إطار الشراكة الثنائية بين الجزائر وإيطاليا وتم إدراج هذا المشروع في هذا الإطار، وهذا من خلال تقديم أو إنجاز الدراسات التفصيلية والإنجاز في إطار الاتفاقية ما بين الجزائر وإيطاليا وتم رصد كل المبالغ المالية اللازمة كما قلت من خلال قانون المالية لسنة 2009 وتمت مرافقة فعل المشروع بكل الإجراءات الضرورية ومنها إجراء تعويض الملكية ورصد المبالغ وإجراء تحويل مختلف الشبكات وبطبيعة الحال مرافقة المشروع

كان لقرار فخامة رئيس الجمهورية الرامي إلى ربط موانئ الجزائر بالطريق السيار الأثر الإيجابي لسكان ولايات جيجل، ميلة وسطيف حيث تم تسجيل العملية الخاصة بالطريق السيار الاجتيابي سنة 2006 الذي يربط ميناء جيجل بمدينة سطيف على مسافة 90 كلم.

وبالرغم أولا: من تخصيص مبلغ أولي تقدر قيمته بـ 50.000.000.000 دج جزائري للدراسة الخاصة بتحديد الرواق.

ثانيا: صدور - بتاريخ 20 ماي 2009 في الجريدة الرسمية - المرسوم التنفيذي الخاص بنزع الملكية وتحويل الشبكات بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1.9 مليار دج. ثالثا: وجود أنباء واردة من الوزارة الوصية بإسناد المشروع إلى مجمع من مؤسسات الإنجاز الإيطالية رغم هذا كله، إلا أنه ولحد الساعة لم تنطلق الأشغال به.

سؤالي سيدي الوزير: ما هي الأسباب التي حالت دون الانطلاقة الفعلية لأشغال الطريق السيار جيجل - سطيف أو ما يسمى لدى سكان المنطقة بالطريق الوطني رقم 77؟ ومتى يتم ذلك؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد التوهامي بومسلات، الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية لتقديم الجواب فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد الفاضل، رئيس هذه الجلسة الموقرة، السادة الأفاضل والسيدات الفضليات، أعضاء مجلس الأمة، السادة والسيدات الحضور، السلام عليكم.

بداية تشكراتنا لكل الذين تدخلوا ومن خلالهم لكل أعضاء مجلس الأمة على التهاني للطاقم الحكومي والذي نتمنى له دائما المزيد من النجاحات التي تصب دائما في تقدم وانتصارات الجزائر المتتالية بإذن الله.

مستوى كل الإجراءات، إن على مستوى السلطات المحلية أو على مستوى السلطات المركزية فالمشروع متكفل به كما ينبغي، وسوف ينطلق في الآجال القانونية المحددة وفي أقرب الآجال. أردت أن أضيف فقط في هذا الإطار وأفتح قوسا، أنت تعلم أخي الفاضل السيد التوهامي أن الله سبحانه وتعالى قد حبا الجزائر ومن خلال الجزائر حبا جيبل بمنظر خلاصة جميلة جدا وسياحية هامة جدا، لكن هذا الطريق السريع سوف يمر بجبال صعبة جدا وبمناطق تعرفون بأنها مناطق معرضة بشكل مستمر إلى انزلاقات كبيرة جدا وكذلك سوف يمر محاذيا لبعض السدود وبعض الأودية، وعليه، بطبيعة الحال فإننا سوف نخترق الجبال من خلال الأنفاق وسوف نربط بعض الوهاد والجبال بجسور عملاقة وسنصل بإذن الله وفي أقرب الآجال إلى إنجاز هذا المشروع لأننا - والحمد لله - نملك اليوم الكفاءة والخبرة واليد العاملة الجزائرية الكفاءة في الطرق السريعة وكذلك نملك خبرة الإطارات التقنية الجزائرية الكفاءة المكونة لتأطير مثل هذه المشاريع فنحن اليوم والحمد لله في راحة من أمرنا وهذا مدرج دائما في إطار السياسة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية في تأطير مثل هذه المشاريع الحيوية وقد أُلح دائما فخامة رئيس الجمهورية ومن خلال المجلس الوزاري خاصة في اجتماعه الأخير على ضرورة مواكبة هذه المشاريع بالدعم اللازم خاصة الطاقات والموارد البشرية التي تعد القلب النابض للتنمية.

إن، أخي الفاضل، السيد التوهامي فإن المشروع متكفل به لأنه لا يقتصر على كونه مشروع ولاية بل هو مشروع يربط عدة ولايات فهو مشروع وطني، متوسطي وقاري وسوف ننجزه إن شاء الله في الآجال المحددة؛ يمر على مستوى ولاية جيبل كما تعلمون بحوالي 45 كلم وما تبقى فهو جزء صغير من ولاية ميلة، أما الجزء الآخر فهو على مستوى ولاية سطيف فالمرمر أو الرواق الذي يشمل كلا من ولايتي سطيف وميلة سهل وغير صعب، أما مقطع جيبل فإنه يتطلب عناية تقنية خاصة

فيما يخص كل الضروريات مستقبلا لشركات الإنجاز من أجل إنهاء هذا المشروع الهام والحيوي في الآجال المحددة.

وفي هذا الإطار، أي إطار قرار الحكومة للقيام بمناقصات دولية خاصة بالشركات الإيطالية تم أمران هامان:

الأمر الأول: هو إصدار المرسوم التنفيذي لجعل الطريق يدخل ضمن ما يسمى بالمنفعة العمومية.

الأمر الثاني: تم في هذا الإطار - كما قلت - القيام من خلال الوكالة الوطنية للطرق السريعة بالمناقصات الدولية مع الشركات الإيطالية من أجل القيام بالإنجاز.

تمت مناقصات دولية أولى بالتحديد سنة 2009 ثم تمت مناقصات دولية ثانية فيما يخص اتفاقها مع الشريك الإيطالي لكن حسب تقييم اللجنة المكلفة بالمشروع على مستوى الوكالة الوطنية للطرق السريعة وبالمقارنة ما بين المناقصة الأولى والثانية ارتأت أو اتضح لها أن العروض المقدمة من طرف الإيطاليين لم تكن مجدية وفي هذا الإطار بطبيعة الحال وحسب التعليمات الصادرة من الحكومة وحسب الإجراءات التنظيمية في إطار تنظيم عمل الشراكة بيننا وبين الإيطاليين تأتي المرحلة الثانية وهي القيام بمناقصات دولية مفتوحة خارج الشريك الإيطالي وفي هذا الإطار تم ابتداء من نوفمبر 2009 تحضير دفتر شروط جديد من أجل القيام بالدراسات التفصيلية ثم الإنجاز، وقد تم إنجاز هذا الدفتر والموافقة عليه من طرف ما يسمى باللجنة الوطنية للصفقات العمومية وبعدها تمت المناقصات الدولية للدراسة التفصيلية وتم إسناد هذا المشروع إلى مكتب دراسات دولي خلال نهاية أفريل 2010 والملف ينتظر التأشير لدى اللجنة الوطنية للصفقات العمومية وستباشر مكاتب الدراسات الدولية الدراسات التفصيلية التي لا تأخذ وقتا طويلا ثم مباشرة القيام بالإنجازات أي إنجاز هذا المشروع؛ المهم أنه متكفل به على كل المستويات إن على مستوى الدراسات التفصيلية أو على مستوى المبالغ المرصودة للإنجاز أو على

**السيد التوهامي بومسلات:** ليس تعقيباً؛ أولاً أشكر السيد معالي الوزير على هذا الرد الوافي والشفافي والذي يحمل في طياته أخباراً سارة جداً لسكان هذه المناطق ومن جهة ثانية يرفع اللبس لأن فيه كلاماً كثيراً يقال على مستوى هذه المناطق مفاده أن الدولة قد تنازلت أو ألغت أو شطبت هذا المشروع الكبير من مدونة المشاريع الوطنية وبهذا الرد الذي استمعنا إليه في الحين يرجع لنا الابتهاج والسرور ويعطي كذلك الأمل الكبير الذي ينتظره سكان الولاية بأن يروا هذا المشروع الكبير في القريب العاجل إن شاء الله مجسداً في الميدان فما بوسعنا أن نفعله هو الانتظار للتنصيب الفعلي للورشة والانطلاق في الأشغال وسنكون إن شاء الله كمنتخبين أو مسؤولين محليين في مستوى الحدث ونقوم بواجبنا إن شاء الله من أجل الإسراع في تنفيذ هذا المشروع الوطني والقاري كما تفضل معالي السيد الوزير وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً، إذن كان رد السيد وزير الأشغال العمومية وافياً ولم يكن لدى السيد التوهامي بومسلات تعقيب على ما جاء به السيد الوزير، إذن التفاهم حاصل، فشكراً؛ نبقي دائماً مع قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد عبد القادر قاسي لطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكوراً.

**السيد عبد القادر قاسي:** شكراً سيدي رئيس الجلسة.

إسمح لي، سيدي الرئيس، أنا بدوري وعلى غرار زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الموقر أهنيء كل الطاقم الحكومي وكذا السادة الوزراء الذين نالوا ثقة فخامة رئيس الجمهورية ونتمنى لهم كل النجاح والتوفيق خدمة للبلاد والعباد، تمنياتنا أيضاً موصولة لفريقنا الوطني للتألق في مباراة كرة القدم بعنوان كأس العالم التي ستجرى في جنوب إفريقيا الصديقة، إذن بالتوفيق لأبناء الشيخ رابح سعدان ونقول قلوبنا معهم.

أما السؤال سيدي الرئيس - بعد بسم الله

وسنرفع التحدي بإذن الله وسننجزه وفقاً للمقاييس الدولية وبالجودة العالية وسوف يكون فعالاً إن شاء الله في الميدان.

ضف إلى ذلك فإن المنطقة لن تحظى فقط بهذا الطريق السريع لكنها ستحظى بالطريق الوطني رقم 77 الذي سنقوم بعصرنته، وفي ولاية جيجل سنستكمل مشاريع ازدواجية وشق الأنفاق على مستوى الطريق الساحلي الوطني رقم 43 من جيجل إلى بجاية هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف نكمل إنجاز الطريق السريع الرابط جيجل - ميلية ومن ميلية إن شاء الله نحو قسنطينة على مستوى ديدوش مراد ونربط كذلك ميلية بجيجل بطرق سريعة، إذن جيجل التي كانت في السابق معزولة ستصبح متفتحة منفتحة على محيطها القريب وعلى كل التراب الوطني من خلال مشاريع هامة ومشاريع حيوية، وترون أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية كان فعلاً برنامجاً منصفاً، عادلاً واستراتيجياً وأعطى هذه المبالغ التي رصدت من أجل إنجاز مشاريع هامة وحيوية كثيرة خاصة في قطاع الأشغال العمومية وبجيجل بالتحديد قد تم إنجازها وسيتم المزيد من خلال برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2010-2014.

كلمتي الأخيرة موجهة إلى السيد التوهامي الأخ الفاضل؛ وهو أننا في القريب - ولا شك في ذلك - سننطلق في الإنجاز ولا يبقى إلا أن نتعاون جميعاً في الميدان ويساعد بعضنا الآخر كل على مستواه فيما يخص عملية التحسيس وذلك بضرورة تسهيل عملية تعويض الملكية، بضرورة تسهيل عملية تحويل الشبكات وبضرورة مرافقة الإنجاز وبكل الوسائل الضرورية في المنطقة.

لا شك وإنني لا أشك في ذلك بحيث كلما زرت ولاية جيجل إلا ورأيت الكثير من الدعم والكثير من العطاء الخير لهذا الوطن المفدى وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً لكم السيد الوزير، أسأل السيد التوهامي بومسلات هل يريد تناول الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟



قاسي والكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية لتقديم الجواب فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الفاضل رئيس هاته الجلسة، السيدات الفضليات، والسادة الأفاضل أعضاء هذا المجلس الموقر، السيدات والسادة من الحضور الكريم، السلام عليكم.

بداية أشكر الأخ الفاضل عضو مجلس الأمة الكريم، السيد عبد القادر جزيل الشكر لإتاحتك لنا الفرصة للحديث عن بعض الانشغالات وهي فعلا انشغالات يومية لمواطني ومستعملي الطريق السيار فيما يخص المقاطع القديمة التي أنجزت قديما وكذلك ماهي الإجراءات التي اتخذت أو سوف تتخذ إن شاء الله مستقبلا من أجل التكفل بهاته الانشغالات، فبارك الله فيكم على مرافقتنا في الميدان من خلال استكمال كل المشاريع الهامة على مستوى الولاية وبارك الله فيكم كذلك على رفع هذا الانشغال الحيوي الذي في الحقيقة يخص ولاية البويرة ويخص أيضا عدة مناطق على مستوى ولاياتنا.

أولا، الأخ الفاضل بطبيعة الحال لا بد أن نوضح ونركز أمورنا ونتكلم بكل مسؤولية فيما يخص انشغالاتنا وفيما يخص ضرورة التكفل بالانشغالات، علما أن العناية بها في الوقت اللازم هي من الرسائل القوية التي دائما تسمعونها في إطار أوامر وتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، ويأتي برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2010-2014 بهاته التعليمات والأوامر حتى تنفذ البرامج في الآجال المحددة بالنوعية المطلوبة والمرافقة الكاملة لأن هذا البرنامج لفخامة رئيس الجمهورية ولكونه برنامجا تنمويا طموحا فهو برنامج يمس كل التراب الوطني، لم يترك شيبرا عبر التراب الوطني إلا ومستته التنمية إن على مستوى المحاور الرئيسية مثلا في قطاع الأشغال العمومية فيما يخص الطرقات السيارة

الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم- فهو موجه إلى معالي السيد وزير الأشغال العمومية.

سيدي رئيس الجلسة المحترم، معالي وزير الأشغال العمومية، معالي السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية المحترمون، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أزول فلاون.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه: الشق الأول من السؤال: إن مقطع الطريق السيار الرابط بين نفق عين شريكي ومدينة الأخضرية يعرف بعض التموجات أو ما يسمى باللغة الفرنسية (Route ondulée) يشكل خطرا على السائقين بحيث شهد عدة حوادث راح ضحيتها عدة أرواح بشرية وخسائر مادية جسيمة، من جهة أخرى يشهد منحدر جباحية بعض الحوادث المميتة بسبب ضيق الطريق وتزلجه وكذا ارتفاع نسبة الانحدار فيه بالرغم- وأؤكد بالرغم- من إعطاء تعليماتكم لتوسيع الطريق على مستوى هذا الانحدار.

الشق الثاني من السؤال: ماذا- معالي الوزير- عن إنجاز المعابر على مستوى بلديات أحنيف، القادرية والأخضرية وذلك لتمكين المواطنين من العبور إلى أراضيهم الفلاحية وكذا المهم فيها مقابريهم؟ لكم مني سيدي الرئيس المحترم، معالي الوزير، زميلاتي، زملائي، تحياتي الخالصة على سعة صدوركم وسلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر

نستطيع القول إننا قفزنا قفزة نوعية، لكن فيما يخص بعض مقاطع الطرقات التي أنجزتها شركاتنا الوطنية العمومية نستطيع أن نقول إنه إنجاز متوسط فلا هو إنجاز حسن ولا جيد إنما هو إنجاز متوسط ولكن هذا كل ما استطاعت القيام به الشركات الوطنية العمومية بوسائلها المتواضعة، اليوم الأمور تغيرت فقلت بعد اتخاذ قرار فخامة رئيس الجمهورية، القرار التاريخي بإنجاز كل الطريق السيار (شرق-غرب) من الحدود إلى الحدود وفق المقاييس الدولية اتخذنا قرارين:

القرار الأول: أن كل البرنامج الجديد ينطلق فيه بالمقاييس الدولية وما أنجز بوسائل عمومية وطنية في البرنامج القديم سيتم استدراكه من أجل تقريبه بما يسمى المواصفات الدولية. هذه هي المقاربة واتخذ القرار من طرف الحكومة الجزائرية ومضينا في الإنجاز.

إذن كل هاته المقاطع - السيد عبد القادر - التي تكلمت عنها فعلا تحتاج إلى عناية وتحتاج إلى إعادة نظر وتحتاج إلى تكفل، وعليه قلت تم فيما يخص إنجاز كل هاته المقاطع من الأخضرية واستكملت «COSIDER» مؤخرا عصرنة الطريق، كل تلك المسافة التي تقدر بحوالي 33 كلم سوف يعاد تأهيلها بطبيعة الحال وكذلك بعض الجسور التي أنجزتها شركات عمومية وطنية من خلال تدعيمها بالتجهيزات وفق المواصفات الدولية، هذه واحدة.

ثانيا، حتى الأنفاق التي أنجزت ستدعم بلوازم وفق معايير دولية جديدة وكذلك فيما يخص الطريق سوف يتم إعادة تأهيله، وفي هذا الإطار لقد تم من جهة إعداد دفتر شروط بعد ما قمنا بما يسمى دراسة التأهيل وقد تم إنجازها والحمد لله، وقبل الإنجاز تم إعداد دفتر شروط للإنجاز، هذا الأخير ينتظر اليوم تأشيرة اللجنة الوطنية للصفقات العمومية ثم نباشر عمليات إعادة التأهيل حتى نقرّب تلك المقاطع القديمة من المقاييس الدولية، هذا من جهة. وفيما يخص بعض المقاطع التي بها تموجات أو التي تحتاج إلى صيانة أو بعض المقاطع التي تحتاج إلى عصرنة فهو متكفل بها

والسريعة أو على مستوى مشاريع فك العزلة، وأصبح اليوم الحمد لله كما يقال (Tapis) في عدة ولايات أو جل ولايات الوطن وحتى في رأس الجبال أين كانت المناطق معزولة أو مهجورة، لكن الحمد لله بلادنا تستقر اليوم، الحمد لله الأمن استرجع والحمد لله التنمية تتقدم بخطى ثابتة، إذن لما نرجع لسؤال الأخ الفاضل السيد عبد القادر فيما يخص مقطع الطريق السيار من الأخضرية حتى أنفاق عين شريكي وكذلك من أنفاق عين شريكي حتى منطقة وادي الرخام ومنها حتى مدينة البويرة، هاته المناطق تعلمون أن المقاطع التي أنجزت فيها هي مقاطع لبرنامج قديم وفي السابق أي في البرنامج القديم كما تعلمون لم يكن في ذلك الوقت إنجاز الطريق السيار بالمقاييس الدولية، كان مجرد طرق اجتنابية، لما نتحدث اليوم عن المقطع على مستوى الأخضرية هنالك تمت ازدواجية الطريق وإنجاز هذا الطريق الاجتنابي للأخضرية، وحتى على مستوى القادرية فهو الطريق الاجتنابي لها وحتى على مستوى البويرة هو طريق اجتنابي لمدينة البويرة، إذن نستطيع أن نقول تمت في السابق طرق اجتنابية بمقاييس طرق سريعة وفق المقاييس الوطنية ووفق المقاييس المحلية لكن ليس وفق المقاييس الدولية، هذا أولا.

ثانيا، أنجزت هاته البرامج بوسائل إنجاز لشركات عمومية وطنية «SONATRO»، «COSIDER» و «SABTA» يعني بوسائل وطنية، أما الدراسات فقد تمت بواسطة مكاتب دراسات وطنية جزائرية بمقاييس وطنية مكلفة بدراسة هاته الطرق الاجتنابية والطرق السريعة التي فيما بعد يعني بعد 2006 تم إدراجها لتدخل في رواق الطريق السيار وفق المقاييس الدولية، هذا للتوضيح.

الوسائل الوطنية في ذلك الوقت كانت وفق المقاييس الوطنية أو المحلية فعملت الشركات العمومية الوطنية آنذاك حسب إمكانياتها وقدراتها ومعرفتها فأنجزت تلك المقاطع المهم أن المقاطع انتهت وهذا الشيء الإيجابي جدا.

فيما يخص الأنفاق والجسور، الحمد لله،

إنجازه من طرف الشركة العمومية (SABTA)، اثنان هما في طور الإنجاز، وكذلك في إطار دراسة إعادة التأهيل سجلنا ممرات أخرى مبرمجة إن على مستوى الأخضرية أو القادرية أو أحنيف، ليس هناك أي مشكل، إذن كل الممرات الضرورية لكل المناطق المحاذية للطريق السيار سوف تنجز وبطبيعة الحال في آجالها وكذلك بالنعوية اللازمة. هناك فقط عملية تحسيسية لا بد أن نتعاون جميعا عليها وهي ضرورة استعمال الممرات الخاصة بالراجلين، لما نقوم بوضع ممر للراجلين والناس يقطعون الطريق السيار راجلين ولا يمشون على الممر فهناك لا بد من عملية تحسيسية محلية حتى يستعمل الناس هاته الممرات إن شاء الله، إذن الطريق على مستوى ولاية البويرة سوف يعاد تأهيله في أقرب الآجال إن شاء الله، هذا أولا.

2 - فيما يخص المنحدر فهو متكفل به من خلال هاته الملاجئ الاضطرارية.

3- فيما يخص ممرات الراجلين كلها متكفل بها على مستوى الولاية في إطار الدراسة الشاملة التي أعدتها الوكالة الوطنية للطرق السريعة، لإعادة التأهيل والتي تعني الطريق والجسور والأنفاق والمنحدرات وحتى ممرات الراجلين.

إذن أخي الفاضل، اليوم على مستوى ولاية البويرة نفتخر ونستطيع أن نقول إن البويرة التي كانت سابقا معبر عناء ليس فقط لسكان البويرة وإنما لكل الشرق الجزائري الذي كان يعاني من ضغط رهيب واضطراب، لكن اليوم - إن شاء الله ربي والحمد لله - تمت الفرجة على مستوى ولاية البويرة ومن خلالها كل الشرق الجزائري، بقي مقطع صغير ما بين بومرداس والبويرة نبشركم بالخير أن المشروع مشى بوتيرة جيدة وستكون البشرية لاحقا إن شاء الله حتى نربط الدار البيضاء مباشرة بالأخضرية في ظرف دقائق بإذن الله من خلال الطريق السيار الجديد وهكذا سنسمح للحركة الاقتصادية الوطنية ولحركة المرور التكفل بهاته الانشغالات، مرة أخرى السيد عبد القادر بارك الله فيك على هذا السؤال الوجيه والسلام عليكم

خلال سنة 2010 إن شاء الله، ستنتقل الأشغال قريبا حتى نقوم بعمليات إعادة تأهيل تلك المقاطع القديمة، هذارقم!

2 - تكلمتم عن المنحدرات، فعلا المنحدر من أنفاق الجباحية نحو الأخضرية منحدر كبير جدا وفي هذا الإطار تم كذلك إدخال ضرورة التكفل بإشكالية المنحدرات من خلال إنجاز عمليات التأهيل لكن ريثما تباشر الأشغال فيما يخص التكفل بالمنحدرات تم خلال هاته الأشهر القليلة إعطاء المشروع لـ (COSIDER) من أجل إنشاء ملجأين اضطراريين على مستوى المنحدر للشاحنات التي قد تفقد الفرامل في الشتاء أو في الصيف فتدخل في تلك الملاجئ الاضطرارية، (COSIDER) باشرت اليوم أشغال الملجأين وأتت بالعتاد حتى تنجزهما إن شاء الله في أقرب الآجال، هذا واحد.

ثانيا- كل تلك المقاطع كما رأيتم دعمت بإشارات المرور التي تقول إن الطريق لم يؤهل بعد أو أنه في مرحلة إعادة تأهيله، بإشارات المرور في بعض الأحيان تقول ألا تفوق السرعة 80كم/سا وبعض إشارات المرور في بعض المقاطع تقول لا بد ألا تتجاوز السرعة 60كم/سا وبالتالي كذلك هنا ندائي إلى كل مستعملي الطريق في تلك المناطق: لا بد أن يحترموا إشارات المرور فهي لم توضع اعتباطا، بل وضعت لحماية أرواح الناس ومستعملي الطريق فلا بد أن تحترم في تلك المقاطع ريثما يتم إعادة تأهيلها وفتح الطريق وفق المقاييس الدولية، هذا فيما يخص إعادة التأهيل.

النقطة الأخيرة التي تكلمت عنها الأخ عبد القادر نقطة هامة جدا، فيما يخص إنجاز ممرات للراجلين وممرات حتى لربط السكان لقضاء بعض حاجياتهم في بعض المناطق إن على مستوى أحنيف أو على مستوى بعض المناطق المحاذية لمدينة البويرة أو على مستوى عين شريكي أو الجباحية أو الأخضرية أو القادرية كل تلك الممرات خمسة منها مسجلة لحد الآن، ثلاثة تم إنجازها، واحد - لما ينتهي الجسر العملاق لوادي الرخام - قد تم

ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير،  
أسأل السيد عبد القادر قاسي هل يريد تناول الكلمة  
لاستعمال حقه في التعقيب؟

**السيد عبد القادر قاسي:** شكرا سيدي الرئيس  
المحترم، أشكر معالي الوزير على هذه التوضيحات  
الشفافية والكافية ونحن بدورنا نثمن الجهودات  
الجبارة المبذولة في قطاع الأشغال العمومية ونؤكد  
ونشد بيدكم معالي الوزير إلى غاية الوصول إلى  
المبتغى وهو إنجاز الطريق السيار من الحدود  
الشرقية إلى الحدود الغربية وإلى الحدود الجنوبية  
وفق المعايير الدولية والآجال المعقولة والتكلفة  
الموضوعية وخير دليل على ذلك - معالي الوزير -  
هو إنجاز ما يقارب 90 كلم ونفقين وجسرا عملاقا من  
أصل 102 كلم بولاية البويرة في وقت قياسي إلا أن  
هذه المقاطع موضوع المداخلة تستوجب الإسراع  
فيها خاصة ونحن على مقربة من فصل الشتاء لأن  
الأعمار معالي الوزير لا تقاس بالأثمان، شكرا السيد  
الرئيس، شكرا معالي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، أظن أن إجابة  
السيد الوزير كانت كافية والسيد عبد القادر قاسي  
ليس لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير  
والتفاهم حاصل، فشكرا إذن.

ننتقل الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح  
المستشفيات والكلمة للسيد عبد القادر زروقي  
ل طرح سؤاله الشفوي فليفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر زروقي:** بسم الله الرحمن  
الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف  
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
سيدي نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية نتقدم بتهانينا الخالصة للسادة  
الوزراء الذين جددت فيهم الثقة كما نهني السادة  
الوزراء الجدد ونتمنى لهم النجاح والتوفيق في أداء  
مهامهم الجديدة، وطبقا لأحكام المادة 134 من  
الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي  
رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي  
يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس  
الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما  
وبين الحكومة؛

سؤالي موجه إلى السيد معالي وزير الصحة  
والسكان وإصلاح المستشفيات وهذا نصه:  
يحتل قطاع الصحة في سياسة الدولة مكانة  
مرموقة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية  
بتنفيذ من السلطات المركزية والمحلية، الذين  
يستحقون الشكر الموصول على كل الإنجازات  
المجسدة ميدانيا.

إن مستشفى مدينة غليزان قد شهد ترميمات  
كبيرة إن لم نقل تجديدا كليا لهذا الهيكل النافع  
والذي يغطي كل احتياجات هذه المدينة حيث إن كل  
المقاييس والمعدلات الوطنية محترمة ومطبقة  
سواء من حيث الهياكل أو من حيث الخدمات  
الصحية لمواطني هذه المدينة (أي المعدلات):

1 - كل سرير متوفر لأقل من 500 ساكن.

2 - وكل طبيب لخدمة 2000 ساكن.

لكن - سيدي الوزير - المشكل يكمن في هذا  
المستشفى الذي أصبح يغطي احتياجات حوالي  
أكثر من 17 بلدية بمجموع 3 دوائر وهي دائرة  
غليزان ودائرة يلل ودائرة مطمورة أي ما يعادل  
حوالي 395000 نسمة وهذا ما سبب اختلالا في  
المقاييس والمعدلات الوطنية وعدم احترامها  
فأصبح:

1 - كل سرير متوفر لـ 1500 ساكن.

2 - وكل طبيب مختص لـ 6000 ساكن.

3 - وكل طبيب توليد لـ 8000 ساكن.

في الوقت الذي تكتسب فيه بعض الولايات  
المجاورة مستشفيات ذات مقاييس ومعدلات

المشرفين على هذا القطاع - نقصا قويا وخطيرا في بعض المناطق، ليس في الجنوب الكبير والهضاب العليا فحسب ولكن على سبيل المثال في غليزان والأرقام موجودة، فيه نقص فيما يتعلق بالتغطية الطبية التخصصية ليس في الجنوب والهضاب العليا فقط، الأرقام موجودة عندنا في كل التخصصات وفي السؤال تكلم عن عدد المتخصصين في الطب النسائي الأرقام الموجودة لدي توجي بنقص التخصص الطبي الأول الذي يحتاج إلى متخصصين وهو الطب النسائي، بالأمس كانت لي فرصة للاستماع لبعض النداءات من المتخصصين الجدد الخريجين لهذه السنة (Les nouveaux DEMS) العدد تقريبا 1000 بدون عمل، التقيت بوفد من ممثلي هؤلاء الشباب المتخصصين وناقشنا توزيعهم على مستوى التراب الوطني وقبل أن ألتقي بهؤلاء الشباب كانت لي جلسة عمل مع زميلي وزير الداخلية والجماعات المحلية، لأن قطاع الصحة يعمل مع كافة القطاعات فيما يتعلق بالتغطية الطبية سواء كان طبا عاما أو متخصصا، لا بد من الاطلاع على احتياجات وآراء السادة الولاة طبعا مع مديري الصحة وما لاحظناه هو عدم التوازن وعدم العدالة في التغطية ما بين المناطق واكتشفنا في بعض المناطق ما نسميه التصحر الطبي.

يعني ليس طبيب لـ 2000 ساكن، لكن طبيب لـ 5000 أو 10.000 ساكن، لهذا فالسياسة الجديدة الآن هي التغطية العادلة على مستوى التراب الوطني.

بقي فيما يتعلق بولاية غليزان، أعطيتنا أرقاماً، حقيقة المعدل الوطني هو 1.96 سرير لـ 1000 ساكن، وفي ولاية غليزان 1.34 ولكن في مستشفى غليزان الإحصائيات الرسمية لدينا تقول إن استخدام أو استعمال نسبة التغطية 60% وليس 100% لو كان 100% لكان أمراً آخر، أقول هذا بكل صراحة، إن التغطية والاستغلال ليست إلا بـ 60% في مستشفى غليزان ورغم هذا فيه برنامج خاص في هذا الخماسي المقبل فيما يتعلق بغليزان، هناك مستشفى بـ 120 سريراً في عمي موسى وهو مبرمج في السنة المقبلة.

تتعدى احتياجات السكان.

سيدي الوزير، ما هي الحلول التي سوف تنتهجونها لحل هذه المشكلة الاستعجالية والحيوية لأن الأمر يتعلق بحياة مواطني هذه الولاية؟ شكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر زروقي، الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** شكرا.

السيد رئيس الجلسة؛ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا شاكر جدا ومرتاح ولي شرف عظيم بتدشين نشاط مؤسستي مع المجلس الموقر، جزيل الشكر كذلك للأخ على سؤاله حول هذا القطاع.

في البداية تشكراتي الخالصة لفخامة رئيس الجمهورية على تكليفي بهذه المهمة في هذا القطاع الهام والحساس جدا لأن قطاع الصحة يمس كل المواطنين سواء كانوا مرضى، أو غير مرضى لهذا فالسؤال هو فرصة لنا نعطي من خلالها بعض المعطيات والأرقام الموجودة على مستوى الوطن ونشكر كذلك الزملاء الذين سبقوني في هذا القطاع وقاموا بمجهودات معتبرة، لتلبية انشغالات المواطنين في هذا الميدان.

السيد زروقي المحترم طرح سؤالاً فيما يتعلق بعدد السكان والأسرة الموجودة في غليزان، المنهج الآن الرئيسي والجديد في ورقة طريق فخامة رئيس الجمهورية للصحة هي العدالة الاجتماعية والتغطية الشاملة والعدالة على مستوى كل المناطق في البلاد، ما لاحظناه وما لدي أنه لما قمنا بتشخيص أولي فيما يتعلق بالاحتياجات والتغطية الطبية التخصصية لاحظنا على مستوى الوطن - رغم المجهودات الجبارة التي قامت بها الدولة والزملاء

توزيعهم بالتنسيق مع الولاية ونعطي كل الإمكانيات وكل الوسائل للأطباء حتى يبقوا في نفس المكان، لأن في السياسة الجديدة منذ سنة 1999 الطبيب الذي يختار أن يمضي إلى الجنوب الكبير عنده سنة في الخدمة المدنية، ثم يغادر، المنطقة الثانية عنده سنتين ثم ثلاث سنوات أو أربع سنوات، أحاول بقدر الإمكان بمساعدة الجميع: من السلك الطبي طبعا، الولاية والمنتخبين لنعطي كل الوسائل والإمكانيات حتى عندما يذهب الطبيب إما إلى إليزي أو برج باجي مختار أو غرداية أو البيض أو سيدي الشيخ يبقى مستقرا هناك ليس لسنة أو سنتين فقط، لهذا لما وقعت في الشهور الماضية اضطرابات وإضرابات قمت بحوار مع الأطباء، بدأت في الحوار معهم ولكن المشكل أنه، إذا بنينا مستشفيات وقدمنا أموالا وجهنا مستشفيات ولم نأخذ بعين الاعتبار طلبات المستخدمين الأطباء والأساتذة والممرضين إذا لم يسلكوا نفس الخطة فكل ما نقوم به يذهب هباء، لهذا في البرنامج الجديد سنعطيك الأرقام الموجودة فيما يتعلق بكل التخصصات، فعلا هناك نقص ولكن السبب أننا كوتنا للخارج، نحن لسنا بحاجة لأن نستورد أطباء أجانب يأتون إلى الجزائر بالعملة الصعبة يقومون بعمليات جراحية وهناك أطباء جزائريون في أعلى مستوى والذين هم رؤساء مصالح ومستشفيات في فرنسا وخارج فرنسا ولهذا فيه مخطط جديد وسنعمل معكم إن شاء الله شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد عبد القادر زروقي هل يريد تناول الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟

**السيد عبد القادر زروقي:** شكرا سيدي الرئيس، إذن السيد معالي الوزير مختص في القطاع وأهل مكة أدري بشعابها، أما قوله إن العجز موجود في هذه الولاية فمطلوب منه تغطية هذا العجز وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** نشكر السيد عبد القادر

مستشفى بـ 60 سريرا في منداس بدون أن أذكر العيادات المتعددة الخدمات والعلاجات بـ 70 و120 سريرا حيث سنصل إلى 1202 سريرا في ولاية غليزان؛ بقي الآن لا بد من الاستعمال والاستخدام العقلاني للهياكل الموجودة لحد الآن ليس في غليزان فقط ولكن في كثير من الولايات، هناك أسرة لكنها غير مستخدمة بصفة عقلانية.

فيما يتعلق بالمعدل الوطني عندنا طبيب متخصص في القطاع العام لكل 3376 ساكنا، أما في القطاع الخاص لـ 2064 ساكنا.

في غليزان - ولك الحق - فيما يتعلق بالقطاع العام هناك طبيب متخصص لـ 9482 ساكنا، في القطاع الخاص لـ 5033 وفي الطب العام كذلك لـ 1928 ساكنا. هدفنا في الخماسي المقبل بعد مصادقة الحكومة على المخطط الخماسي الجديد سنصل إلى تغطية المعدل العالمي وهو طبيب لأقل من 500 ساكن، هذا الموجود الآن ونحن نرمي لهذا الهدف.

لهذا فيما يتعلق - أعطيتكم الأرقام - بالأطباء المتخصصين في النسائي، على المستوى الوطني عندنا طبيب متخصص لـ 21549 فتاة ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار النساء في سن الإنجاب لما يكون المعدل للنساء في حالة الحمل فقط، طبيب نساء واحد لكل 2154 امرأة في سن الإنجاب إذن في غليزان النقص موجود إذ هناك طبيب متخصص لـ 74520 امرأة، وسوف أزور غليزان عن قريب إن شاء الله.

أنا عندي الآن كل الإحصائيات، أنا جديد في القطاع من حيث التسيير، ولكن قديم في المهنة، عندي علاقات مع كل السلك الطبي وشبه الطبي، كل ما قامت به الدولة الجزائرية لحد الآن لم تقم به أية دولة عربية أو إفريقية: أموال باهظة، مستشفيات، مستشفيات جامعية عيادات، تكوين ولكن الملاحظ في التكوين هو أننا كوتنا للخارج.

إن ما قمنا به في التكوين لحد الآن أننا نكونهم في الجزائر ثم يذهبون إلى الخارج، ولهذا بالأمس أثناء لقائي مع الأطباء الجدد المتخصصين وعددهم الآن 1000 بدون عمل منذ 4 أشهر درسنا

أفراد المجتمع ومؤسساته وتتطلب أيضا الحذر والحيطة والمعايينات والمعالجات المستمرة؟  
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد كمال بلخير والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:** شكرا للسيد العضو المحترم على هذا السؤال.

فيما يتعلق بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه أو الحيوانات، حقيقة ويعترف الجميع بالمجهودات الجبارة التي قامت بها الدولة في هذا الميدان، وهذا دليل قاطع على أعمال وزارة الصحة ونشاطها مع كافة الوزارات، هنا مثلا في هذا الميدان مع وزارة الموارد المائية على سبيل المثال التيفوئيد بالدارجة نقول «المكلفة» عشت الوضعية شخصا مابين سنتي 1964-1965 وعيني آنذاك السيد محمد الصغير نقاش رحمه الله باعتباره كمدير الصحة في ولاية تلمسان كان وزير الصحة الأول للجزائر المستقلة ولاحظت هناك كما قمت بتحقيق عن هذا المرض «المكلفة» يعني كانت موجودة بديمومة وهو دواء ووباء معد في نفس الوقت، قمنا بالتحليل وما لاحظناه هي قضية المياه، ليس هناك محطة لتطهير المياه ما بين تلمسان وما بين السهل الذي يعطي الخضر والفواكه لهذا فجراثيم التيفوئيد لما يكون الإنسان مصابا بها وحتى لو نعالجه عن طريق (Thephomecile et l'enphilicole) يبقى دائما مخزنا في المرارة لمدة 10 سنوات تقريبا، فيما يتعلق بالخزان ونسميه الحامل الدائم للتيفوئيد ولو هو بصحة جيدة يبقى دائما يصب، لهذا عملنا مع وزارة الموارد المائية ومع الري لتطهير كل المياه التي هي غير صالحة للشرب، هذا من جهة.

في هذا الميدان عندنا نتائج لا بأس بها فيما

زروقي على هذه الكلمات ونمر إلى السؤال الموالي ودائما مع قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد كمال بلخير لطرح سؤاله الشفوي فليفضل مشكورا.

**السيد كمال بلخير:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا أود أن أهني سعادة الوزير على إعادة تعيينه في جهاز الحكومة على رأس قطاع الصحة وهو قطاع جد هام.

سؤالي الشفوي: طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

يعترف الجميع بأن بلادنا من أوائل الدول التي أعطت أهمية بالغة لمشكل الأمراض المتنقلة عن طريق المياه والحيوان، وذلك منذ وقت طويل خاصة مع تكاتف الجهود بين قطاعات الصحة، الري، الموارد المائية، التجارة، الفلاحة، الجماعات المحلية، وغيرها.

ولكن بالرغم من الإمكانيات المالية والبشرية المرصدة إلا أن هذه الأمراض تضرب من وقت إلى آخر خاصة مع حلول فصل الصيف.

وفي هذا الإطار، أسأل معاليكم:

ما هي الوضعية الصحية أو الإيتيديمولوجية فيما يتعلق بهذا النوع من الأمراض؟

ما هو حجم الإمكانيات والوسائل المجندة للتصدي لها خاصة وأن هذه الأمراض لها علاقة مع مسألة النظافة والوقاية وتتطلب مساهمة جميع

المائي الموجود إما في الرئة أو الكبد وبالخصوص في عيد الأضحى هناك دائما حملات تحسيسية وقد وفرت الدولة مليار دينار في السنة الماضية لمحاربة هذا المرض ولكن القضية تحسيسية وقضية ثقافة تحسيسية والعمل مشترك ما بين وزارة الصحة والوزارات الأخرى، شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد العضو المحترم على هذا السؤال.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد كمال بلخير هل يريد تناول الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟

**السيد كمال بلخير:** شكرا للسيد الرئيس.

أشكر معالي الوزير على إجابته والردود التي جاء بها وإن لم يكن لدي في الحقيقة تعقيب إنما أود فقط أن أبدي توصية وأغتتم الفرصة للاستفسار عن مسألة أخرى.

أولا كما سلف الذكر فإن موضوع هذا النوع من الأمراض جد هام وأؤكد فقط على جانب الصرامة في التعامل معه ومساهمة جميع القطاعات والدوائر في التعاطي معه مع إشراك المواطنين والجمعيات والمجتمع المدني في المسألة من حيث جانبها التوتري والتحسيبي.

ثانيا، أغتتم فرصة تواجد معالي الوزير معنا للاستفسار عن زاوية أخرى من هذا الموضوع وإن كانت تخص عدة قطاعات فهي من صميم قطاع الصحة ومتعلقة بالتسمم الغذائي خاصة ونحن على أبواب الصيف وموسم السياحة والاصطياف، فهل - معالي الوزير - هناك تدابير معينة لحماية المواطنين من التسممات الغذائية في هذا الفصل الذي عرف في الماضي الكثير من الحالات منها ما أدى حتى إلى الوفاة؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، أظن أن هذه الأسئلة تتطلب وقتا أطول وتتطلب من السيد كمال بلخير طرح سؤال شفوي آخر، ومن السيد الوزير

يتعلق بـ « التيفوئيد » كان العدد بنسبة 15.8% عام 1995 لـ 100.000 ساكن نزل إلى نسبة 8.52% سنة 2000 والآن في 2009 رسميا لا يمس إلا 1.8% من 100.000 ساكن، يعني هذا المجهود الذي قامت به الدولة لإنشاء هذه المحطات لتطهير المياه حتى لا تبقى دورة المرض متفشية بين المواطنين. فيما يتعلق بالكوليرا أعلمك بصفة رسمية أنه منذ 1996 ولحد الآن لا يوجد أية حالة على مستوى الوطن، بقي لنا فيما يتعلق بالأمراض الأخرى المتنقلة إما عن طريق المياه أو الحيوانات عندنا ولايتان كان فيها أوبئة وهما الجلفة ووادي سوف، هناك في ولاية الجلفة 14 حالة، وفي واد سوف وهي معروفة بصعود المياه.

وبالتالي سنبقى دائما على هذا الحال ما دمنا لم نحل مشكل المياه في وادي سوف؛ في الجلفة نفس الشيء كانت لدينا مشاكل فيما يتعلق بشبكة الماء الشروب الذي هو الآن في تحسن، ما قامت به الدولة لحد الآن أولا:

مراقبة بكتريولوجية للمياه والمياه الصالحة للشرب وعندنا برنامج:

- مكافحة ناقلات المرض.
- محاربة داء الحصبة.
- محاربة والقضاء على الكلاب الضالة.
- التحسيس أي تحسيس المواطنين لكي يشاركوا في هذه العمليات.

- إحترام مقاييس نظافة الأغذية، ولا ننسى قضية سطيف فمنذ 5 سنوات حدثت وفيات هناك.

- تقوية مراقبة المذابح لأن فيه مذابح في بعض الأحيان غير شرعية.

- تطعيم الحيوانات.

- الحمى المتموجة وداء الكلب الذي عاد ثانية في بلادنا.

- دعم النظافة العمومية.

- مراقبة وتقوية قواعد تحضر الحيوانات الأليفة.

هذا بصفة عامة ما قامت به الدولة، أما فيما يتعلق بالتكفل بهذه الأمراض المتعلقة بالكيس



الرد عليه.

بالرجوع إلى محتوى سؤالي فإنه - سيدي الرئيس - بالاستناد إلى أحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، فأسأل معاليكم ما يلي:

لا يخفى عليكم ولا يخفى على الجميع أن كل الجزائريين في تاريخ الجزائر الحديث من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها كانوا يستمعون إلى إذاعة وطنية ممرضة بالجزائر العاصمة بتردها والتي كانت تقوم بدورها على أحسن ما يرام، لكن تطور المجتمع الدولي بصفة عامة وتطور مجتمعنا الجزائري بصفة خاصة حتما على هذه المجتمعات أن تواكب وتقترب من المواطن قدر الإمكان وهو الاتجاه الذي واكبته الجزائر كذلك باعتمادها على الإذاعة بصفاتها وسيلة من وسائل الاتصال وتقريبها من المواطن تقريبا في كل الولايات وهذا البرنامج الذي تبنته الجزائر وهو برنامج هام منفتح في قطاع الاتصال فالיום على سبيل المثال كل شخص يقود سيارته على الطريق في التراب الوطني يسمع ليس فقط إلى الإذاعة الوحيدة التي كان يسمعها من قبل وإنما هذه إذاعة الزيبان وإذاعة البيان والهضاب ومتيجة وغيرها، وكلها مكتسبات لبلادنا، ومن هذا المنطلق أسأل معاليكم حول مدى نسبة إنجاز تجهيز وتأطير هذه المؤسسات الإعلامية وهنا أضع خطأ على كلمة إنجاز وخطين على كلمة تجهيز وثلاثة خطوط على كلمة تأطير، كما أسأل معاليكم حول تقييمكم لمردود هذه المؤسسات الحالية والسبل الكفيلة بتحسينها؟

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي والكلمة الآن للسيد وزير الاتصال لتقديم الجواب فليفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** شكرا، أقول فقط لما تكون الإجراءات صارمة، على سبيل المثال أنا أشرفت خلال 10 سنوات على وزارة التضامن الوطني وكل سنة فيه ما يسمى بمطاعم الرحمة، ومطاعم السبيل وقدمت عرض حال للحكومة، كل سنة فيه عرض حال، كل سنة هناك تقريبا 5 ملايين 6 ملايين وجبة غذائية نقدمها للمواطن في شهر رمضان المعظم. قلت بصفة رسمية لأنني كنت أتعامل مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة آنذاك ومع الحماية المدنية وفي 10 سنوات لم تحدث ولو حالة تسمم في هذه المطاعم لأننا كنا نراقب المطعم وكنت أعطي الرخصة للمطعم وأؤكد على شروط النظافة وتوفرها. ولهذا نحن مستعدون إذا كان هناك سؤال ثان، أو فيه جلسة عمل مع اللجنة المختصة لأعطيك الخطة الجديدة ونشكر الأخ داود - وهو غير موجود - على الدعوة لزيارة مسيلة وإن شاء الله في الأيام المقبلة سنكون عندكم في مسيلة، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا لكم السيد الوزير ومنتقل الآن إلى قطاع الاتصال والكلمة للسيد عبد الله بن التومي لطرح سؤاله الشفوي فليفضل مشكورا.

**السيد عبد الله بن التومي:** بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس الجلسة،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء بدوري أهني معالي الوزير على الثقة التي وضعت فيه لتولي حقيبة وزارية بحجم قطاع الاتصال وكذلك لا يفوتني أن أهني أسرة الإعلام لأنه جاء من بين رجالها رجل سوف يضع خبرته لتحسين القطاع، نتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه.

وهادفة تتناول بإسهاب وتعمق آمال وتطلعات وانشغالات مختلف شرائح المجتمع.

بالنسبة للتجربة الرائدة للإذاعات الجهوية في بلادنا، فإنه بهدف مواكبة ومسايرة التحولات التي طرأت على مجتمعنا في عصر العولمة الإعلامية المتوحشة، فقد تم إنشاء أول إذاعة محلية ببلدنا بتاريخ 20 أفريل 1991 ويتعلق الأمر بإذاعة بشار التي كان عليها تجسيد الدور الأساسي والهام الذي يتوجب على هذه الوسائل وعلى هذه الوسائط الإعلامية المحلية القيام بها باعتبارها أداة هامة في تجسيد الإعلام الجوّاري والتأثيري في الرأي العام المحلي بما أنها تتوجه إلى وسط اجتماعي معين له خصائص اجتماعية، ثقافية واقتصادية متميزة، وينبغي على الإذاعات الجهوية أن تعكسها من خلال استعمال لغة سهلة الفهم باللغة العربية الفصحى أو بالدارجة أو بالأمازيغية بلهجاتها المختلفة.

الجهد المالي: لقد بلغ عدد الإذاعات الجهوية حاليا 45 محطة أنا أظن إن شاء الله في نهاية السنة سنستكمل كل ولايات الوطن هناك مشروع الآن في ولاية الطارف وفي ولاية تيزي وزو إن شاء الله نصل إلى نهاية المطاف على مستوى الوطن بـ 48 محطة جهوية إن شاء الله.

قلت حاليا 45 محطة جهوية وللتدليل على التكلفة والجهد الماليين لإنشاء هذه الإذاعات المحلية يكلف كل مشروع إذاعة جهوية ميزانية الدولة 100 مليون دينار يعني 10 ملايين سنتيم لاقتناء التجهيزات التقنية الثابتة والمتحركة لكل مشروع كما تكلف كل إذاعة جهوية عاملة بميزانية التسيير للمؤسسات الوطنية للإذاعة 5 ملايين سنتيم زيادة على المبالغ التي تتحملها الجماعات المحلية سواء يتعلق الأمر ببناء مقرات جديدة أو تهيئة بعض المقرات لاحتضان هذه الإذاعات.

تجهيزات الإذاعات الجهوية: بتنقل الإذاعات الجهوية إلى العمل بالنظام التماثلي في السابق (L'analogique) وأصبحنا في النظام الرقمي (Numérique) تم في مرحلة أولى تزويد محطتي بسكرة وغرداية بعارضة تقنية رقمية متطورة لتشمل العملية فيما

**السيد وزير الاتصال:** بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، زملائي من الأسرة الإعلامية.

بداية أود أن أتوجه إلى دولة الرئيس السيد عبد القادر بن صالح - رغم أنه ليس موجودا معنا بما أنه في مهمة خارج الوطن - بتحية تقدير واحترام وأنا أتكلم للمرة الأولى أمام هذا المجلس الموقر، كما أتقدم بتحياتي الخالصة والأخوية لكل من السيدة والسادة نواب الرئيس ورؤساء اللجان ورؤساء الكتل والمقررين وكل أعضاء هذا المجلس المحترم.

بعد كلمة التقدير هذه نتطرق الآن إلى الجواب على السؤال المطروح من قبل الأستاذ عبد الله بن التومي والمتعلق بجانب حيوي ذي صلة بقطاع الإعلام والاتصال ويرتبط تفاعليا مع التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري في كل أبعاده وأعني بذلك تجربة الإذاعات الجوّارية في بلادنا.

تلعب وسائل الإعلام المختلفة دورا بالغ الأهمية في نشر ثقافة السلم والوعي والانسجام الاجتماعي في أوساط المواطنين، نذكر السادة الكرام أن عدد الصحف والمجلات باللغتين العربية والفرنسية في مختلف المجالات قد بلغ حاليا أكثر من 80 عنوانا وذلك منذ إقرار التعددية الحزبية في بداية التسعينيات وما رافقها من تعددية إعلامية وانفتاح على حرية التعبير وبما أن تأثير الإعلام المكتوب محدود نسبيا بالنظر إلى كونه موجها إلى شريحة معينة من المجتمع تحسن الكتابة والقراءة يبقى الرهان معلقا على الإعلام المرئي والمسموع للنهوض بمقومات الأمة والإسهام في تطويرها من خلال التثقيف ونشر الوعي في المجتمع ومواكبة المستجدات السريعة في مختلف الميادين العلمية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية وتبعا لذلك تعد الإذاعة والتلفزيون الوسيطين الإعلاميتين اللتين تستطيعان استقطاب أكبر عدد من الجمهور بمختلف فئاته من خلال برامج وحصص متنوعة

مواعيد سياسية عبر نقاشات مفتوحة في مجال الرأي والرأي الآخر، في بعض الحالات فيه على مستوى هذه المحطات نقاشات منظمة.

– الاهتمام بالمبادرات المحلية والسلم والمصالحة مما يجعل الإذاعات الجهوية وسيلة للحوار والإدماج وترقية التنمية.

– اللغة المستعملة في الإذاعات الجهوية: إلى جانب دورها التربوي والتوجيهي تسعى الإذاعة الجهوية من خلال برامجها إلى ترقية اللغة العربية كما تسعى 17 محطة جهوية أيضا إلى ترقية اللغة الوطنية الثانية من حيث بث برامجها بالأمازيغية بمختلف فروعها.

وبالإضافة إلى هذا تجد الإذاعات الجهوية نفسها معنية أيضا بالقضايا والمواعيد الوطنية الكبرى التي تشغل بال المواطنين كالانتخابات الرئاسية، التشريعية والمحلية كما تساهم في تجنيد المواطنين وتحفيزهم للالتفاف حول قضايا تهم الأمة ومستقبل الأجيال كالحفاظ على المال العام ومحاربة كل أشكال التبذير وصون الأرواح البشرية.

وتبادر الإذاعة إلى إطلاق حملات وطنية للتوعية والتحسيس في عدة مجالات منها الوقاية من حوادث المرور، مكافحة المخدرات وتعرفون هذه الآفة وانعكاساتها على مستوى مجتمعنا وخاصة على مستوى شبيبتنا، وكذلك حوادث الطرق والتبرع بالدم والإسهام في عملية التوجيه المدرسي وتحضير الطلبة لإنجاز مختلف الامتحانات .

أخيرا أشكر الأستاذ عبد الله بن التومي على هذا السؤال وعلى شعوره الصادق تجاه هذا الموضوع الحيوي الذي يفرض علينا العمل على إيجاد آليات لتحسين أدائها وشكرا لكم على حسن إصغائكم وأعتذر إن كانت هناك بعض الانقطاعات لأنني أنتمي إلى جيل عاش تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي ولم تكن له آنذاك الفرصة ليحسن اللغة الوطنية، فقد تعلمنا اللغة الوطنية عن طريق القرآن الكريم ونحن فخورون بهذا واسمحوا لي إذا كنت في بعض الأحيان أنعتثر، وطبعا هذه أول مرة أتكلم

بعد باقي المحطات الإذاعية الجهوية الأخرى، وقد ساعدت هذه الأجهزة الرقمية المتطورة في تسهيل مهمة العاملين من تقنيين وصحفيين ومنشطين ومخرجين من أجل تقديم مادة إعلامية تستجيب لآمال وتطلعات المستمعين ورغباتهم المتجددة.

الإذاعات المنجزة قبل سنة 1999: كانت هناك 28 إذاعة جهوية، قدر الحجم الساعي للإذاعات الجهوية قبل سنة 1990 بـ 88 ساعة ليصل اليوم إلى 516 ساعة و 20 دقيقة وترون كم تم توسيع الوقت المحدد لهذه المحطات. التركيبة البشرية للطاقم العامل بالمحطات الجهوية: تعتمد الإذاعة الجهوية في إعداد وتسيير برامجها على طاقم يتم اختياره على أساس اختبار انتقائي لمختلف الموظفين ويتراوح عدد العاملين بالمحطات الجهوية من 30 إلى 35 فردا!

أهداف الإذاعات الجهوية:

– الإعلام والتنشيط والترفيه.  
– ترقية المشاركة والتعبئة الاجتماعية.  
– تفضيل الانسجام الاجتماعي والتنمية.  
– مساندة المبادرات المحلية.  
– التربية للحصول على ثقافة ديمقراطية.  
– تدعيم الوحدة الوطنية.  
من جهة أخرى تخضع الشبكات البرمجية للإذاعات الجهوية لمبادئ عامة في البرمجة تتمثل في:

– المشاركة وتثمين المكاسب الاجتماعية.  
– صقل الهوية المشتركة التي تدعم التضامن.  
– تفضيل وتشجيع الانسجام الاجتماعي.  
– دعم الوحدة الوطنية والسلم.  
– بعث الحيوية وتنشيط المنطقة من خلال إبراز مختلف الرهانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية.  
كما تراعي هذه الشبكات بمختلف برامجها شرائح المجتمع المستهدفة من حيث مقاييس السن والجنس.  
– مراعاة الطبيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتربوية للمنطقة في إطار الخدمة العمومية وإدراج

المثال أنا رجعت من مهمة منذ شهرين تقريبا في كوريا الجنوبية وشاهدت أشياء في ذلك البلد المتقدم تكنولوجيا وكما تعلمون كلكم، لا بد أن نعمل ليلا ونهارا حتى نحسن أداءنا أكثر فأكثر ونجهز جميع أجيالنا لهذه التحديات، كن مطمئنا أخي عضو مجلس الأمة إن من أولويات هذه الوزارة هو التكوين وسوف يكون هو إن شاء الله الأول والأول والأول في المدرج وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد وزير الاتصال وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها. أشكر زملائي أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا عن جملة من انشغالات المواطنين عبر الأسئلة الشفوية كما أشكر السادة الوزراء الذين شرفوا الهيئة بحضورهم وقدموا الإجابات على هذه الأسئلة حول القطاعات الوزارية التي يشرفون عليها. شكرا للجميع، يستأنف مجلس الأمة أشغاله لاحقا، الجلسة مرفوعة.

### رفعت الجلسة في الدقيقة الواحدة والثلاثين بعد منتصف النهار

أمام مجلس موقر مثل هذا وشكرا مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
**(تصفيق)**

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير وأقول لكم إن إجاباتكم كانت مسموعة جيدا، وأسأل السيد عبد الله بن التومي هل يريد تناول الكلمة لاستعمال حقه في التعقيب؟

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس. أنا كذلك بدوري أشاطركم الرأي وأقول لمعالي الوزير إن لغته كانت سليمة، وفي الحقيقة ليس لدي تعقيب بحد ذاته، لكن أود أن أشكر معالي الوزير على الرد الذي خصني به، وعناصر الرد كانت وافية، كافية ومقنعة لكن فقط أؤكد على المحتوى الذي تقدم به السيد الوزير من حيث المادة الإعلامية وعلاقتها بالتكوين لأن معظم الإذاعات الجهوية فيها إطارات جديدة لا نشك في كفاءتها بطبيعة الحال لكن فيها من لم يسبق له أن كان في القطاع من قبل، فهل هناك برامج تكوينية لهذه الفئة من أجل تحسين المادة الإعلامية أكثر؟ وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** نشكر السيد عبد الله بن التومي على هذه الكلمات وأقول للسيد الوزير هل لديكم كلمة؟

**السيد الوزير:** أخي عضو مجلس الأمة،

أخواتي، إخواني،

بالطبع مجال التكوين مجال هام وأساسي، أنا جئت برؤية فيما يخص التكوين لأنني لما كنت على رأس وكالة الأنباء الجزائرية كانت أولى الأولويات بالنسبة لي هو تكوين الصحفيين والتقنيين والمصورين، فيه مصور من الوكالة موجود هنا يقول لكم ما هو المجهود الذي قمنا به على رأس الوكالة ولكن الآن هناك قطاع ككل وأنا في نفس الوقت على يقين أن التحديات فيما يخص هذا الجانب، تحديات كبرى نظرا للأشياء التي تتطور عبر العالم على سبيل

## ملحق

## سؤال كتابي

## جواب السيد الوزير:

تفضلتم بطرح انشغالكم حول إشكالية الزواج العرفي المختلط بين مواطنين جزائريين ورعايا صحراويين بولاية تندوف فيما يتعلق بتسجيلهم بالسجلات البلدية للحالة المدنية. على الرغم من أن هذه المسألة لا تدخل ضمن صلاحيات دائرتي الوزارية إلا أنه من المفيد أن أبلغكم بعناصر الإجابة التالية: تطبيقا للقوانين الوطنية السارية المفعول ولاسيما الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19/02/1970 والمتعلق بالحالة المدنية والقانون رقم 84/

## السيد محمد يحيايوي

## عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية السؤال الكتابي الآتي نصه: لطفا معالي الوزير المحترم، يعاني كثير من أطفال الزواج العرفي المختلط بين مواطنين جزائريين مع لاجئين صحراويين بتندوف (جزائري مع صحراوية) (جزائرية مع صحراوي)، مشكلة كبيرة في التسجيل في سجلات الحالة المدنية وإلحاق النسب - رغم أحقيتهم في اكتساب الجنسية الجزائرية حسب القانون الجزائري الخاص بالجنسية - إلا أن تقدم أوليائهم إلى القضاء لتسوية وضعيتهم يصطدم دوما بطلب ترخيص بالزواج من والي الولاية من أجل هذه التسوية رغم مرور سنوات عديدة عن هذا الزواج الذي يتعدى في بعض الأحيان 30 سنة أنجب خلاله أطفال تجاوزوا اليوم سن الزواج. معالي الوزير المحترم،

ألا يمكن التعامل مع هذا الواقع الخاص وإنقاذ الحالة المعلقة لهؤلاء الأطفال وأوليائهم حتى لا يتكرر هذا السيناريو عند هذا الجيل الجديد وذلك بإيجاد تنسيق بين السلطة القضائية والمحلية لحل هذه الإشكالية؟

تفضلوا معالي الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 30 ماي 2010

محمد يحيايوي  
عضو مجلس الأمة

الجزائر، في 07 جويلية 2010

دحو ولد قابلية  
وزير الداخلية والجماعات المحلية

11 المؤرخ في 09/06/1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/05 المؤرخ في 27/02/2005 فإن تسجيل عقد الزواج من طرف أي ضابط للحالة المدنية يرتبط إلزاما باستظهار رخصة إدارية مسلمة من طرف الوالي المختص إقليميا.

يعتبر هذا الإجراء قاعدة تمس بالأمن العام ولا يمكن أن تكون محل أي استثناء.

أما فيما يخص الحالة التي تضمنها سؤالكم الكتابي فإن ولاية تندوف منذ نشأتها لم تسلم أي ترخيص بالزواج بسبب عدم تمكن الأزواج الصحراويين من تقديم الوثائق التي يتطلبها التنظيم الساري المفعول والمتمثلة في جواز السفر أو بطاقة المقيم الأجنبي علما أن الرعايا الصحراويين هم لاجئون وليسوا مقيمين.

وفي هذا السياق فإن مصالح ولاية تندوف تطبق أحكام التعليم الوزارية رقم 02 المؤرخة في 11/02/1980 التي تنص على أن تسجيل عقود الزواج التي تتم مع الأجانب من طرف ضابط الحالة المدنية تتطلب استظهار الرخصة الإدارية المسلمة من طرف الوالي المختص إقليميا زيادة على الشروط الموضوعية والشكلية التي ينبغي الالتزام بها تطبيقا لأحكام القانون المدني وقواعد الحالة المدنية.

حقيقة، لقد تم إثبات العديد من الملفات عن طريق المحكمة وتم تسجيلها بسجلات الحالة المدنية على مستوى بلديتي الولاية، إلا أنه منذ سنة 2006 وبعد الأحكام التي أدخلها قانون الأسرة توقفت المحكمة عن إثبات هذه الفئة من عقود الزواج وأصبحت تشترط للقيام بذلك الحصول على الترخيص المسبق للوالي.

وفي الختام تجدر الإشارة إلى أن هذه الإشكالية قد طرحت على السيد وزير العدل حافظ الأختام من طرف زميلكم النائب بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية تندوف وتم تكوين ملف من طرف المحكمة وأرسل إلى وزارة العدل من أجل دراسة معمقة وإيجاد الحلول المناسبة.

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 28 رجب 1431

الموافق 11 جويلية 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587